جامعة عباس لغرور- خنشلة

كلية العلوم االجتماعية واإلنسانية

قسم العلوم الاجتماعية.

شعبة : فلسفة

تخصص: فلسفة عامة

الرقم التسلسلي :400120241616340717 52

الليبيرالية وتطورها من الكلاسيكية إلى الجديدة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص فلسفة عامة

إعداد الطالب:

عزام سيف الدين

إشراف الأستاذ:

د/ زدك محمد أمين

أعضاء لجنة املناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
هري علي	دكتور	رئيسا
زدك محمد امين	دكتور	مشرفا و مقررا
معط الله احمد	دكتور	مناقشا

2025 -2024

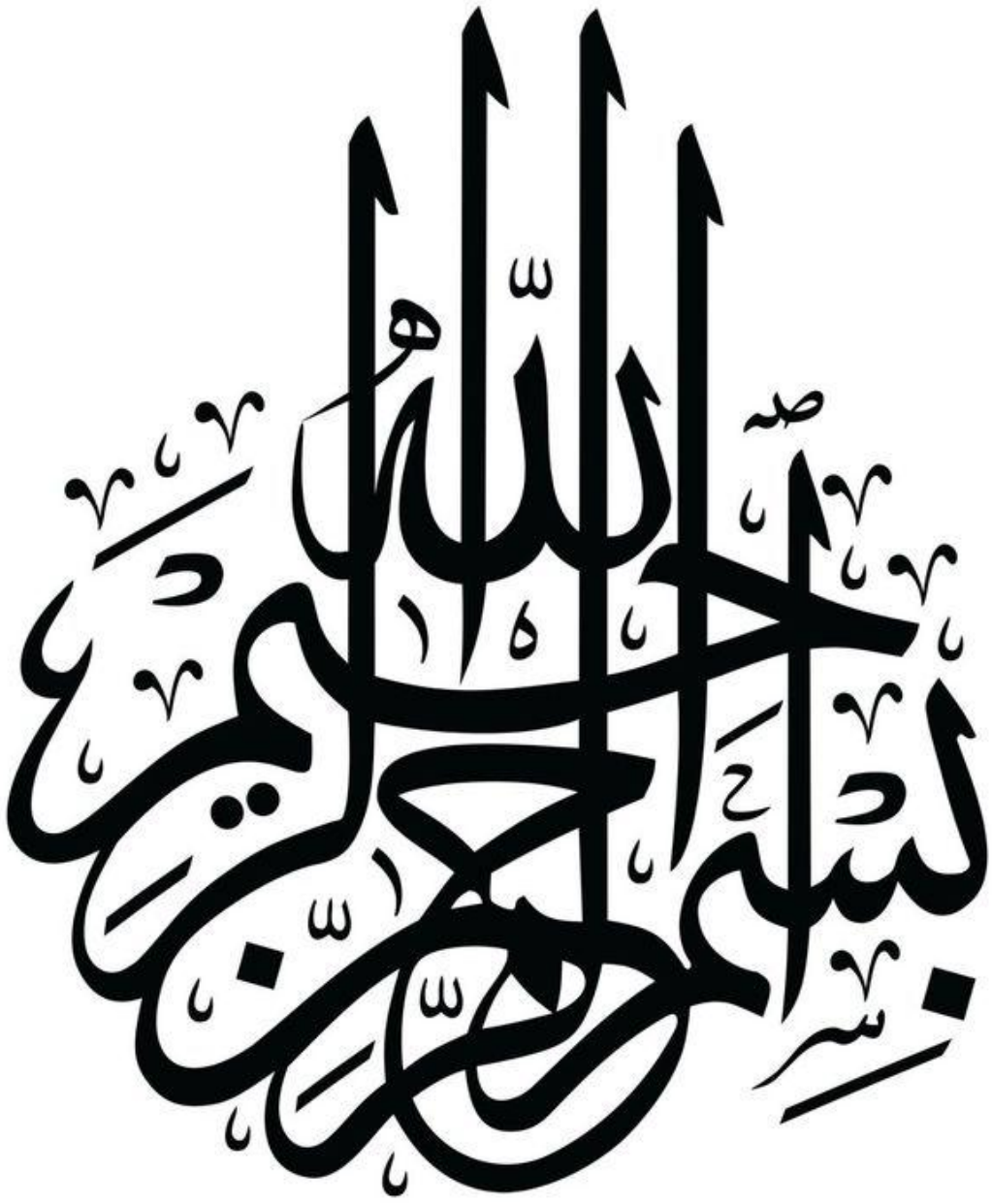
بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدنا في ملامح رحلة البحث

أن أتقدم ببالغ وخالص عبارات الشكر والعرفان **لجامعة الشهيد عباس لغرور خنشلة**

طاقما بيداغوجيا وأساتذة نظير فتحها أبواب العلم والمعرفة

كما أشكر بوافر الامتنان كلية العلوم الاجتماعية والانسانية على حرصهم الدائم

على متابعة الباحث توجيها ونصحا.

دون أن أنسى توجيه جزيل الثناء لمشرف البحث الأستاذ الدكتور **زدك محمد الأمين**

نظير ملاحظته القيمة وتوجيهاته الفاعلة في تحقيق هوية هذا العمل

وتقديم العدّة المعرفية لتسهيل عملية البحث

فجزاه الله خير الجزاء والثناء، وسهل الله عليه دروب المعرفة.

إهداء

ترتسم خيوط تقديم البحث في ومضته الإهدائية صوب أقرباء القلب وملمح الوجدان استهلالا بأريج الحنان وبلسم الذكرى وشفاء القلب والروح" **أمّي الغالية"** ، وغير بعيد عنها أهدى ثمرات البحث لرفيق الدرب وصانع بسمة الحياة" **أبي الغالي"** أطال الله في عمره ومتعه بالصحة والعافية.

وتتزاحم قطرات الإهداء نحو من يخاطبهم القلب قبل اللسان أشقاء الروح ورفقاء الطفولة " **أخي وأخواتي وابنائهم وبناتهم كل باسمه"**، كما أهدى عملي المتواضع لكل أقرباء الحياة وأصدقاء الدرب

لهم جميعا أهدي رسالتي المتواضعة.

المقدمة

منذ نشأتها الأولى في أعقاب التحولات الفكرية الكبرى التي شهدها الغرب الحديث، تبلورت الليبرالية كتصور فلسفي وسياسي واقتصادي يؤسس لمكانة الفرد بوصفه مركزًا للحرية والعقل والمسؤولية، وقد شكّلت الليبرالية الكلاسيكية، كما ظهرت في كتابات جون لوك وجون ستيوارت ميل، تعبيرًا عن طموح الحداثة في إقامة مجتمع عقلاني ينهض على مبادئ التعاقد والملكية والحد من تدخل السلطة السياسية في حياة الأفراد. غير أن هذا التصور لم يظل على حاله، بل عرف تحولات جذرية خلال القرنين العشرين والواحد والعشرين، اتخذت شكل ما يُعرف اليوم بـ"الليبرالية الجديدة" أو *النيوليبرالية*، بوصفها نمطًا جديدًا من الحكم والإدارة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي.

لقد بات من الجليّ أن الليبرالية الجديدة ليست مجرد امتداد طبيعي لليبرالية الكلاسيكية، بل هي انزياح جذري عنها في التصور والممارسة، بحيث صارت تُنتج علاقة مغايرة بين الفرد والدولة والسوق. فبينما كانت الحرية في الليبرالية الكلاسيكية تُفهم بوصفها تحررًا من تدخل الدولة، غدت في النيوليبرالية شكلًا من أشكال الخضوع لمعايير السوق والنجاعة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، ظهرت تحليلات فلسفية ونقدية كثيرة – من ميشال فوكو الى نعوم تشومسكي – تسعى إلى تفكيك الأسس الفكرية التي تقوم عليها النيوليبرالية، وبيان ما تنطوي عليه من آليات للضبط والإخضاع وإعادة تشكيل الذوات. لقد تحولت النيوليبرالية من خطاب اقتصادي إلى "نمط حكم" شامل، يعيد تنظيم الحياة من خلال إدارة المخاطر وتطويع المؤسسات والمجتمعات لأهداف السوق

إشكالية الدراسة

انطلاقًا من هذا التباين بين الليبرالية الكلاسيكية والنيوليبرالية، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

كيف تطورت الليبرالية من فلسفة تُعلي من قيمة الفرد وتحدّ من تدخل الدولة، إلى منظومة نيوليبرالية تُعيد تشكيل الإنسان والمجتمع وفق منطق السوق والتنافسية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من **التساؤلات الفرعية:**

ما هي الأسس الفلسفية التي انطلقت منها الليبرالية الكلاسيكية؟

كيف ساهمت الظروف التاريخية والاقتصادية في بروز الليبرالية الجديدة؟

ما أوجه الاختلاف الجوهري بين الليبرالية الكلاسيكية والنيوليبرالية؟

كيف ينظر مفكرون معاصرون مثل ميشال فوكو ونعوم تشومسكي إلى هذا التحول؟

دوافع اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية:

ذاتيًا، ينبع الاهتمام الشخصي بالفكر السياسي والفلسفي المعاصر، خاصة ما يتعلّق بالتحولات الكبرى التي تمسّ حياة الإنسان اليومية، وموقعه داخل الدولة والمجتمع.

موضوعيًا، فإن دراسة الليبرالية، بمختلف مراحلها، تتيح فهمًا أعمق للأسس الفكرية التي تحكم عالمنا المعاصر، في مجالات الاقتصاد، والسياسة، والتربية، والإعلام، بل وحتى في تشكيل الوعي الذاتي للأفراد.

كما أن هذا الموضوع يكتسي راهنية خاصة في ظل الأزمات المتعددة التي تواجهها المجتمعات الليبرالية المعاصرة: من اتساع الفجوات الطبقية، إلى تصاعد النزعات الشعبوية، وضعف دور الدولة في الحماية الاجتماعية، وتحوّل الفرد إلى وحدة اقتصادية تُقاس حسب إنتاجيتها وجدواها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تغطية الجانب نظري واسع عند فكر فلاسفة الليبرالية الكلاسيكية ومقارنته بفكر فلاسفة الليبرالية الجديدة.
- تمكين الباحثين المهتمين بمجال الليبرالية للاطلاع والاستفادة.
- الرغبة في التعرف على أصول الفكر الليبرالي.
- إبراز دور الليبرالية السياسية والاقتصادية في تحقيق حرية الفرد.

المنهج المعتمد:

اقتضت طبيعة الموضوع الاعتماد على **المنهج التحليلي-النقدي**، بالنظر إلى الطابع الفلسفي للمفاهيم المتناولة. وقد تم تحليل النصوص النظرية الأساسية التي مثّلت مرجعًا في كل مرحلة من مراحل تطور الليبرالية، من لوك وميل، إلى هايك وفريدمان، مرورًا بتشومسكي وفوكو. كما تم الاستعانة بـ**المنهج المقارن** لرصد أوجه التشابه والاختلاف بين التيارين الكلاسيكي والجديد.

واعتمد البحث أيضًا على مصادر متنوعة باللغتين العربية والانجليزية، مع التركيز على الأعمال المترجمة لمفكرين معاصرين، ومقالات تحليلية متخصصة صادرة عن مؤسسات بحثية مرموقة.

خطة الدراسة:

لكل باحث علمي خطة يتبعها لأجل تحديد دراسته وعدم التشعب فيها وبذلك فقد اعتمدنا خطة بحث مقسمة إلى فصلين **الفصل الأول:** يحمل عنوان الليبرالية الكلاسيكية وقد اندرج تحته ثلاثة مباحث **المبحث الأول** : التأصيل التاريخي لليبرالية الكلاسيكية، تحدثنا فيه الليبرالية الكلاسيكية كتعريف و نشـأة الليبراليـة الكلاسيكية، كما تطرقنا إلى أسس ومبادئ الليبيرالية الكلاسيكية **أما المبحث الثاني** : اهم الافكار الليبيرالية (جون لوك /وجون ستيوارت ميل) نموذجا وتعلق لاالأمر بإسهامات جون لوك في الفكر الليبرالي الكلاسيكي و إسهامات جون ستيوارت ميل في الفكر الليبرالي الكلاسيكي أما عن المبحث الثالث : نقد الليبرالية الكلاسيكية: مقاربة في حدودها النظرية وبداية زوالها من خلاله تطرقنا للنقد الاقتصادي والاجتماعي لليبرالية الكلاسيكية كما تراجع الليبرالية الكلاسيكية وصعود الاشتراكية في أواخر القرن التاسع عشر أما عن **الفصل الثاني** : جاء بعنوان الليبرالية الجديدة وهو بدوره قسم إلى ثلاثة مباحث **المبحث الأول** : السياق التاريخي لنشوء الليبيرالية الجديدة وتطرقنا فيه إلى أزمة دولة الرفاه وتراجع السياسات الكينزية ومن ثمة التحوّل السياسي وصعود النيوليبرالية كعقيدة دولة يليه النيوليبرالية وتغيّر مفهوم الحرية: من الحق السياسي إلى الحرية الاقتصادية أما عن **المبحث الثاني** : أبرز المفكرين والفلاسفة في الليبرالية الجديدة: بين التأسيس والتفكيك واندرج تحت المؤسسون والمنظيون لليبرالية الجديدة من بعده ميشال فوكو والليبرالية الجديدة كعقلانية حكم أما عن **المبحث الثالث** : نقد الليبرالية الجديدة تطرقنا فيه إلى تآكل فكرة "الغاية الإنسانية من ثمة الاثر السلبي لليبيرالية الجديدة على المجتمعات وبهذا نكون قد استوفينا خطة البحث معتمدين في هذه الدراسة **مجموعة من المراجع** التي لها ارتباط بموضوع الدراسة ومن ذلك:

- ساندل مايكل، الليبرالية وحدود العدالة، تر: (محمد هناد)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، (2009).
- فؤاد زكريا، الإنسان والحضارة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، (1982).
- فؤاد زكريا، التفكير العلمي والفلسفة السياسية الحديثة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، (1989).

وغيرها من المراجع التي كانت عونا لأجل تتمة هذه الدراسة.

الصعوبات والعراقيل

واجهت هذه الدراسة عددًا من التحديات، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

قلة المراجع المترجمة الدقيقة التي تتناول النيوليبرالية من زاوية فلسفية تحليلية، لا سيما في اللغة العربية.

تشعّب المفهوم وتداخله مع حقول معرفية متعددة (الاقتصاد، السياسة، السوسيولوجيا، الفلسفة)، مما تطلّب جهدًا إضافيًا في التفسير والمقارنة.

صعوبة ضبط المصطلحات بدقة بسبب تعدد الترجمات، وغياب توحيد دلالي لبعض المفاهيم المركزية مثل: "الحرية"، "الحوكمة"، "الذاتيّة الليبرالية"، "رأس المال البشري..."

ورغم هذه العراقيل، فإن العمل في مجمله كان محفزًا ومفيدًا، وأسهم في بلورة فهم أعمق لمسار فكري من أكثر المسارات تأثيرًا في حاضرنا.

الفصل الأول : الليبرالية الكلاسيكية

- المبحث الاول : التأصيل التاريخي لليبرالية الكلاسيكية
  - المطلب الأول: تعريف الليبرالية الكلاسيكية
  - المطلب الثاني: نشـأة الليبراليــة الكلاسيكية
  - المطلب الثالث : اسس ومبادئ الليبيرالية الكلاسيكية
- المبحث الثاني : اسهامات (جون لوك /وجون ستيوارت ميل) في الليبيبرالية الكلاسكية
  - المطلب الأول: اسهامات جون لوك في الفكر الليبرالي الكلاسيكي
  - المطلب الثاني: اسهامات جون ستيوارت ميل في الفكر الليبرالي الكلاسيكي
- المبحث الثالث : نقد الليبرالية الكلاسيكية: مقاربة في حدودها النظرية وبداية زوالها
  - المطلب الأول: النقد الاقتصادي والاجتماعي لليبرالية الكلاسيكي
  - المطلب الثاني تراجع الليبراليــة الكلاسيكية وصعود الاشتراكية في أواخر القرن التاسع عشر

المبحث الاول : التأصيل التاريخي لليبرالية الكلاسيكية

تُعَدّ الليبرالية من أبرز الفلسفات الفكرية والسياسية التي نشأت في الغرب خلال العصر الحديث، وهي تقوم على مبادئ الحرية، الفردية، والمساواة؛ تهدف الليبرالية إلى تعزيز حقوق الإنسان، احترام الحريات الشخصية، وترسيخ الديمقراطية كنهج للحكم. وقد شهدت تطورًا مستمرًا عبر العصور، حيث تأثرت بالسياقات الاجتماعية والسياسية المختلفة، مما أدى إلى ظهور تيارات متعددة داخلها.

بشكل عام، تُعرف الليبرالية بأنها فلسفة سياسية واجتماعية تركز على حرية الأفراد في اتخاذ قراراتهم، سواء على المستوى الشخصي، الاقتصادي، أو السياسي، مع التأكيد على ضرورة الحد من تدخل الدولة في شؤون الأفراد إلا بالقدر الذي يحقق العدالة ويحمي الحقوق الأساسية. ومن هذا المنطلق، تعد الليبرالية إطارًا فكريًا يدعو إلى تحرير الإنسان من القيود غير الضرورية، ويشجع على التعددية، التسامح، وحماية حقوق الجميع دون تمييز.

المطلب الأول: تعريف الليبرالية الكلاسيكية

أ/- الليبرالية من حيث اللغة

الليبرالية كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "liber" والذي يعني "الحر" أو "الحرية"، وقد تم اعتمادها في الأدبيات الأوروبية للدلالة على الشخص المتحرر من القيود، سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو دينية **(كاترين، 2016، صفحة 12)** ، وبذلك فإن المعنى اللغوي يحمل دلالة على رفض السيطرة والتوجه نحو الاستقلال الذاتي.

ب/- الليبرالية اصطلاحا

تُفهم الليبرالية الكلاسيكية على أنها تصور للوجود الإنساني يجعل من الحرية جوهرًا للكينونة البشرية، ويؤمن بأن العقل الفردي قادر على تحديد الخير لنفسه من دون وصاية خارجية. في هذا الإطار، تنطلق الليبرالية من فرضية أن الإنسان كائن عاقل ومزود بحقوق

طبيعية غير قابلة للمصادرة، كالحرية والحياة والملكية (راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، 2023، صفحة 347). وقد تأثرت هذه النظرة بالفكر العقلاني لعصر التنوير، خاصة لدى مفكرين مثل جون لوك الذي أكد أن مهمة السلطة السياسية تنحصر في حماية هذه الحقوق لا في تحديدها (لوك، مقال في الحكومة المدنية، 1959، صفحة 45).

ج/- الليبرالية سياسيا:

في الاصطلاح السياسي، تُعرف الليبرالية الكلاسيكية بأنها نظرية سياسية تنادي بحرية الفرد وتقييد سلطة الدولة، وتطالب بفصل السلطات، واحترام القانون، وضمان حقوق الإنسان الأساسية. وقد وُصفت بأنها "فلسفة الحكم المحدود"، إذ ترى أن تدخل الدولة يجب أن يكون مقيدًا وموجهًا فقط لحماية الحريات الأساسية، لا للهيمنة على حياة الأفراد (هايك ف.، 1990، صفحة 39) ورغم تنوع الاتجاهات الليبرالية، فإن الليبرالية الكلاسيكية تحتفظ بمعناها الجوهري المرتكز على فردانية الإنسان ومركزيته في العملية السياسية والأخلاقية، وهو ما جعلها أساسًا للعديد من الدساتير والنظريات السياسية المعاصرة. (حنفي، 2005، صفحة 225)

ومنه نصل الى فكرة ان المفهوم الفلسفي لهذا التيار الفكري يتمحور حول الحرية المطلقة، بحيث لا تُقيدها أي عوائق أو حواجز، إلا في حالة تعدّيها على حريات الآخرين، وفقًا للقاعدة الشهيرة" :تنتهي حريتك حيث تبدأ حرية الآخرين ."ان الليبيرالية الكلاسيكية هي التحرر من تدخل الدولة في حياة الأفراد سواء في السلوك الشخصي أو الحقوق الطبيعية أو النشاط الاقتصادي. وهي عبارة عن مزيج من الحريات :الحرية الاجتماعية، الحرية السياسية، والحرية الاقتصادية.

المطلب الثاني: نشـأة الليبراليــة الكلاسيكية

الجذور الفلسفية لليبرالية الكلاسيكية: تأثير عصر النهضة والتنوير

نشأت الليبرالية الكلاسيكية في سياق تحولات فكرية عميقة شهدها الغرب الأوروبي منذ عصر النهضة، وبلغت ذروتها في عصر التنوير. وقد مثّل هذان العصران الأرضية الفلسفية التي مهدت لظهور الفكر الليبرالي، القائم على الإعلاء من شأن الفرد، واعتبار العقل أساسًا في تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية.

أ/- تأثير عصر النهضة

برزت النهضة الأوروبية بوصفها خروجًا من ظلمات العصور الوسطى، حيث تم إحياء التراث الإغريقي والروماني، وظهر الاهتمام بالكرامة الإنسانية والحرية الفردية. وقد أعاد مفكرو هذه المرحلة الاعتبار للفرد باعتباره كائنًا مستقلًا قادرًا على اتخاذ قراراته بحرية، مما مهّد لفكرة الحقوق الطبيعية لاحقًا (كاترين، 2016، الصفحات 25–29)

التحرر من سلطة الكنيسة :بدأ المفكرون في نقد السلطة الكنسية التي كانت تهيمن على المعرفة والسياسة، وقد مهّد هذا النقد لظهور رؤى تؤمن بضرورة فصل الدين عن الدولة، وهو من أسس الليبرالية لاحقًا (حنفي، 2005، صفحة 204) التطورات العلمية والاكتشافات الجغرافية :أدّت الاكتشافات العلمية الكبرى (كوبرنيكوس، غاليليو)[1] إلى قلب التصورات القديمة عن الكون والسلطة، ما عزز من مكانة العقل البشري (راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، 2023، صفحة 29)

[1]- غاليليو غاليلي، عالم فلك وفيزيائي وفيلسوف إيطالي، يعتبر أب العلم الحديث، لما قدمه من مساهمات كبيرة في مجالات الفيزياء وعلم الفلك وعلم الكونيات والرياضيات والفلسفة، التي خالف بعضها النظريات الأرسطية .حاربته الكنيسة الكاثوليكية في إيطاليا -التي كانت تعتمد أرسطو عالمها- ومنعته من نشر أفكاره، ولد عام 1564 في إيطاليا وتوفي عام 1642

ومنه نستنتج أن الوعي الإنساني بدا يتفتح على إمكاناته العقلية والفنية والأخلاقية، متحررًا من سطوة الكنيسة ومركزية اللاهوت، ومتجهًا نحو تقديس الإنسان والعقل والمعرفة العلمية، لقد كانت هذه المرحلة بمثابة انطلاقة جديدة لمفهوم الفرد، ليس بوصفه تابعًا للسلطات الغيبية، بل ككائن مستقل قادر على الفهم والإبداع.

ب/- عصر التنوير وبناء الأسس العقلانية لليبرالية

بلغت الأفكار الليبرالية نضجها في عصر التنوير، حيث ظهرت نظرية العقد الاجتماعي، وفكرة الحقوق الطبيعية، ومبدأ سيادة القانون.

لقد مثّل عصر التنوير التتويج الفلسفي والسياسي للإنسان والعقل والمعرفة العلمية، حيث تم التنظير لمفاهيم مركزية مثل الحقوق الطبيعية، وسيادة العقل، والتسامح، والتعاقد الاجتماعي، وشرعية الثورة ضد الحكم المطلق. وقد جاءت هذه الأفكار كردّ فعل على الاستبداد السياسي والتفاوت الطبقي، فدعت إلى نظام جديد يُبنى على الحرية والمساواة والعدالة.وفي هذا السياق، جاءت الليبرالية الكلاسيكية كترجمة فلسفية وسياسية لهذه التحولات التاريخية. فهي تعبير عن إرادة إنسانية جديدة، ترى في الحرية أساسًا للوجود الاجتماعي، وفي العقل أداة لتنظيم الحياة السياسية، وفي الفرد مرجعية لكل سلطة.

الفرد كمصدر للسلطة :ظهرت نظرية العقد الاجتماعي لدى فلاسفة مثل جون لوك[1]، الذي أكد أن السلطة تنبع من إرادة الأفراد، لا من الحق الإلهي. (لوك، مقال في الحكومة المدنية، 1959، صفحة 45) العقلانية والنقد :دعا مفكرو التنوير إلى تحرير الإنسان من الجهل والخرافة، وجعلوا العقل أداة لفهم العالم وتنظيم المجتمع، وهو ما مهّد لتبرير الحرية الفكرية والسياسية. (كانط، 1985، صفحة 9) نقد الاستبداد والمطالبة بالحكم الدستوري :بدأت تظهر دعوات لتحديد

[1]- جون لوك 29أغسطس 1632 - 28 أكتوبر 1704 : هو فيلسوف تجريبى ومفكر سياسى إنجليزي. ولد فى عام 1632 في رنجتون في إقليم سومرست وتعلم في مدرسة وستمنستر، ثم في كلية كنيسة المسيح في جامعة أوكسفورد، حيث انتخب طالباً مدى الحياة، لكن هذا اللقب سحب منه في عام 1684 بأمر من الملك. وبسبب كراهيته لعدم التسامح البيورتيانى عند اللاهوتيين فى هذه الكلية، لم ينخرط في سلك رجال الدين. وبدلاً من ذلك أخذ في دراسة الطب ومارس التجريب العلمي، حتى عرف باسم (دكتور لوك).

سلطة الحاكم، ووضع دساتير تضمن الحقوق، وهو ما تجسّد لاحقًا في الثورات الليبرالية (الثورة الإنجليزية، الثورة الفرنسية) (زكريا، الإنسان والحضارة، 1982، صفحة 115).

لقد كانت هذه الليبرالية جزءًا من مشروع حضاري أكبر، هدفه تحرير الإنسان من التبعية، ووضع قواعد عقلانية لعلاقته بالدولة والمجتمع . لكن من المهم التأكيد أن هذه الأفكار، رغم بعدها النظري الطموح، لم تكن معزولة عن السياقات الاقتصادية والاجتماعية لعصرها، بل كانت أيضًا جزءًا من تحولات البنية الاقتصادية نحو الرأسمالية، ومن صعود الطبقة البرجوازية، التي وجدت في الليبرالية إطارًا ملائمًا لمصالحها.

وعليه، فإن فهم نشأة الليبرالية الكلاسيكية لا يكتمل دون تحليل السياق التاريخي لعصر النهضة والتنوير، بما فيه من تحولات فكرية وعلمية وسياسية واقتصادية.

إنها ليست مجرد نظرية سياسية، بل حصيلة قرون من التراكمات المعرفية والتحرر الإنساني، ما يجعلها إحدى الركائز الأساسية للفكر الحديث.

المطلب الثالث : أسس الليبيرالية الكلاسيكية

ترتكز الليبرالية الكلاسيكية على جملة من المبادئ الفلسفية والسياسية والاقتصادية، التي تشكل نواتها النظرية وموجّهها العملي. وقد تطورت هذه المبادئ في سياق فكري ينشد تحرير الفرد من القيود المفروضة عليه من قبل الدولة والدين والمجتمع، وإرساء نظام يقوم على الحقوق الطبيعية والعقلانية والملكية الفردية.

أ/- الحرية:

وقد ظهر مفهومان للحرية، الأول فهو يعني بأن الحرية يؤمن بأن غياب العوائق الخارجية التي تحد من قدرة الإنسان في فعل ما يريد وهما يصبح معيار هامش الحرية الموجود في مجتمع ما هو العوائق التي تضعها السلطة السياسية لمنع الفرد من فعل ما يشاء، فإن تلك العوائق زادت الحرية، أما الفهم الثاني فهو يؤكد دعامة على أن غياب

العوائق الخارجية غير كافٍ لتوفر على الحرية، لأننا إذا كنا عبيد للملامح الخاصة والغرائز والأهواء، فإننا لن نكون أحرار، بل نكون أحرارا عندما نملك المعرفة العامة أو الإرادة العامة (برلين، 2015، صفحة 39)

تُعتبر الحرية من الأسس الأولى لليبرالية، حيث يتفق الليبراليون على أنها شرط أساسي في المجتمعات. فهم يمنحون الفرد الحق في حرية التعبير والرأي والملكية، ويتمتع الإنسان من خلالها بحقوقه وحياته وفق تعاليم الليبرالية، وفي هذا السياق يشير ناصيف نصّار (1940) إلى أن قوة الليبرالية لا تكمن فقط في كونها ترفع راية الحرية الفردية وتعزز نزعة تذويب الفرد في الجماعة، بل أيضًا في كونها تطالب بالحرية لجميع البشر دون استثناء، رجالًا ونساءً، مع التأكيد على مبدأ الاعتراف المتبادل بهذه الحرية (نصار، 2003، صفحة 77).

لدى الليبراليين الكلاسيكيين افتراض يُؤيد الحرية/الفردية (individual freedom) أو (libert) في اللغة (الإنجليزية)؛ أنهم يريدون تعظيم الحرية في حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، لديهم مسوّغات مختلفة لهذا الاستنتاج: بالنسبة للكثيرين، الحرية جيدة في حد ذاتها. فهم يجادلون من وجهة نظر علم النفس بأن الناس – لو خُيّروا – يفضلون دائماً أن يكونوا أحراراً على أن يكونوا مكرَهين. ويقول آخرون، من دعاة الحقوق الطبيعية، إن الحرية شيء منحنا إياه الله أو الطبيعة. في حين يجادل البعض بأن الحرية مبنية على عقدٍ اجتماعي يجب أن يوافق عليه الناس في «حالة الطبيعة» إذا أرادوا تفادي الفوضى والصراع . يقترح كثيرون أن الحرية مطلب جوهري للتقدّم. ويشير البعض إلى وجهة نظر إنسانية، بأن الحرية جزء جوهري من معنى كون المرء إنساناً: فالشخص الذي يتحكم فيه الآخرون ليس شخصاً كاملاً، **(باتلر، 2014، صفحة 15)**

ب/- الفردية :

عرفت الفردية كمصطلح اساس لعصر النهضة الذي جاء كردة فعل لفكر القرون الوسطى ويحرر الفرد من الانضباط الكاثوليكي[1] الطويل ، اذ ارتبطت الحرية بالفردية ارتباطا وثيقا فأصبحت الحرية تعني استقلال الفرد وحريته ، وجاءت الفردية بمفهومين مختلفين

الأول: الفردية بمعنى الانانية وحب الذات وهذا المعنى هو الذي كان سائدا على الفكر الغربي منذ عصر النهضة الى القرن العشرين وكان الاتجاه التقليدي للأدبيات الليبرالية

الثاني : بمعنى استقلال الفرد من خلال العمل المتواصل والاعتماد على النفس ، وهذا الذي ساد في الاتجاهات المعاصرة لليبرالية وما عرف بالبراغماتية. يقول هربرت سبنسر[2]: (ان الفرد ليس له سوى حق واحد هو حق الحرية المتساوية مع كل فرد اخر ، وليس للدولة سوى واجب واحد وهو واجب حماية ذلك الحق ضد العنف والغش) (نصر، صفحة 227)

أي أن الليبرالية تدفع بالفرد الى المقدمة وتمجده الى ان يصبح هو الحقيقة ، وتقدم الحجة بان الافراد هم الذين يصنعون المجتمع ، وان سعادة الفرد هي رفاهية المجتمع ،وهو مركز الحياة الاجتماعية ، لذا ينبغي على الدولة ان تترك الفرد حرا لان يعمل في تنمية مصالحه وشخصيته ، وعلى الدولة ان تقف بعيدا ويكون واجبها الاوحد هو ان تحمي الفرد ومصالحه

[1]- الكاثوليكي: هو مصطلح يصف كل من يعتقد و يتبع الكنيسة الكاثوليكية، وهي أكبر طائفة مسيحية في العالم .الكاثوليكية تؤمن بيسوع المسيح وتتبع قيادة البابا في روما كخلف لبطرس الرسول

2- هربرت سبنسر: هو فيلسوف بريطاني 27 ابريل 1820 - 8 ديسمبر 1903 مؤلف كتاب «الرجل ضد الدولة» الذي قدم فيه رؤية فلسفية متطرفة في ليبراليتها. كان سبنسر، وليس داروين، هو الذي اوجد مصطلح «البقاء للأصلح». رغم أن القول ينسب عادة لداروين. وقد ساهم سبنسر في ترسيخ مفهوم الارتقاء، واعطى له ابعادا اجتماعيا، فيما عرف لاحقا بالدارونية الاجتماعية و هكذا يعد سبنسر واحدا من مؤسسي علم الاجتماع الحديث.

يقول همبولدت (ان هدف الدولة يجب ان يقوم على تنمية قدرات جميع الافراد من المواطنين في فردانيتهم الكاملة حتى انه يجب عليها لذلك الا تسعى لتحقيق اي هدف اخر سوى ما لايستطيعون تحقيقه بأنفسهم أي (الامن) فتدخل الدولة في حرية الفرد يدمر اقدامه على الشروع في الاعمال واعتماده على نفسه مما يضعف احساسه بالمسئولية ويمتص انشطته

ويشل شخصيته) (نصر، صفحة 228)

يقصد هنا ان الدولة يجب أن يكون دورها الأساسي هو تنمية قدرات الأفراد على تحقيق فردانيتهم الكاملة، أي مساعدتهم على التطور الذاتي دون فرض قيود تعيق ذلك. لكنه يضع حدودًا صارمة لدور الدولة، حيث يرى أنها يجب ألا تسعى لتحقيق أي هدف سوى ما يعجز الأفراد عن تحقيقه بأنفسهم، وهو الأمن.

ج/- سيادة القانون وتحديد سلطة الدولة

ترفض الليبرالية الكلاسيكية الحكم المطلق، وتؤمن بأن الدولة يجب أن تخضع لسيادة القانون، أي أن تكون محددة الصلاحيات وفق دستور يضمن الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، والمساءلة السياسية .فالقانون في هذا السياق ليس تعبيرًا عن إرادة الحاكم، بل عن الإرادة العامة العقلانية (زكريا، الإنسان والحضارة، 1982، صفحة 119)

يرى الليبراليون في سيادة القانون ضمانًا أساسيًا للحرية، وآلية لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. فهم لا يرفضون الحكم المطلق فقط كاستبداد، بل يسعون لتأسيس نظام قانوني يقيّد السلطة بنصوص دستورية تحمي الحقوق الطبيعية، انطلاقًا من أن القانون يعبر عن الإرادة العامة العقلانية، لا عن إرادة الحاكم.

العقلانية : هو مذهب فلسفي ينحو منحى وثوقي في التمسك بالعقل كمصدر للمعرفة وكوساطة للحقيقة، وكمبدأ يحكم الفعل الانساني وينظم الواقع يقول إدغار موران[1] (1921) في تعريفه للعقلانية: "العقلانية هي أولًا تقصي من الواقع اللامعقول، وما لا يتوافق مع العقل، والعقلانية ثانيًا هي تصور أخلاقي يؤكد أن الأفعال والمجتمعات الإنسانية ينبغي أن تكون عقلانية في مبدئها وسلوكها وغايتها" (الهرموزي، 2017، صفحة 346)

يرتكز الفكر الليبرالي الكلاسيكي على الإيمان بقدرة العقل البشري على تنظيم الشأن العام، والتقدم بالمجتمعات نحو الأفضل، فالعقل، لا الوحي أو التقاليد، هو المرجع الأعلى في صياغة القوانين وتنظيم العلاقات بين الأفراد والدولة (راسل، أسس الفلسفة السياسية، 2002)

تعتبر العقلانية من مكونات الليبرالية بالمفهوم المتقدم فقد ربط الليبراليون السياسة والاقتصاد بهذا الاساس الفلسفي (العقلانية) فالدولة تتكون بالعقد الاجتماعي المنظم لهذه الحقوق والمحافظ عليها والحرية الملكية الفردية تقوم الطبيعة بجعلها لمصلحة المجتمع مع ان الفرد لم يقصد ذلك ولا يعرف كيف حصوله.

✓ **التسامح:**

التسامح يُعد من الركائز الجوهرية في الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية، وقد طُوّر خصوصًا في سياق الصراعات الدينية التي مزّقت أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. الليبراليون لا يرون التسامح مجرد قبول سلبي للآخر، بل يعتبرونه عنصرًا أساسيًا من عناصر بناء مجتمع سلمي ومزدهر.

فهم يعتقدون أن الاحترام المتبادل والتعايش مع الاختلافات بين الناس هما الطريق نحو تقدم حقيقي، لا يعتمد على فرض القيم أو توحيد الآراء.وقد أكّد *جون لوك* في رسالته

[1]- إدغار موران: فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي معاصر. ولد في باريس في 8 يوليو 1921 يعرّف نفسه بأنه بنائي ويقول: من أهم مؤلفاته «الأحمق الغبي هو من لا يفكر» وهو مؤلّف موسوعي من 100جزء، «السينما أو الرجل الخيالي "Cinéma ou l'homme imaginaire " «وكذلك من أهم مؤلفاته «وحدة الإنسان» و «الإنسان والموت»

الشهيرة *في التسامح*، أن الإكراه في الدين لا يثمر إيمانًا حقيقيًا، بل يُولّد النفاق أو المقاومة، وذهب إلى القول إن الدولة لا تملك حق التدخل في شؤون الروح، لأنها خُلقت لحماية الحقوق المدنية لا لضبط العقائد (لوك، رسالة في التسامح، 1997، الصفحات 55-63)

كما رأى *جون ستيوارت ميل*[1] أن التسامح في الآراء والمعتقدات ضروري لتطور المعرفة الإنسانية، واعتبر أن إسكات صوت الأقلية هو إهدار لإمكان الحقيقة أو بعضٍ منها (ميل، عن الحرية، 2019، الصفحات 84-91)

يُظهر هذا التصور أن التسامح الليبرالي ينبع من قناعة عقلانية وإنسانية تقوم على احترام الكرامة الفردية، والتنوع، والحق في الاختلاف، وتُوظّف الدولة كوسيط ضامن لا كطرف منحاز. وهو ما يعبّر عن تصور سياسي يرى في الحياد الديني والأيديولوجي للدولة شرطًا لاستقرارها وعدالتها.

المبحث الثاني : اسهامات (جون لوك /وجون ستيوارت ميل) في الليبيرالية الكلاسكية

ساهم كل من جون لوك وجون ستيوارت ميل في تأسيس الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية وتطويرها على امتداد القرنين السابع عشر والتاسع عشر. فقد مثّل لوك الأساس الفلسفي والسياسي الذي انبثقت عنه أهم مفاهيم الليبرالية المبكرة، بينما نقل ميل الليبرالية نحو آفاق أوسع، شملت قضايا الحرية الفردية، وحرية التعبير، وحقوق الأقليات، وهو ما جعلهما معًا من أبرز رموز هذا التيار.

[1]- **جون ستيوارت مل**: هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام 1806لم يعتبر الاشتراكية، التي دافع عنها في كتابه" الاقتصاد السياسي"، خطرا على حرية الفرد، كما كان يعتبر الديموقراطية مثلا، وذلك عائد لتأثير السيدة تايلر، فعلى الرغم من مجاهرته بآرائه الاشتراكية فإن أيا من القادة الاشتراكيين في زمنه مثل (لويس بلانك وبرودون وسالن) لم يعتبره رفيق درب، إذ كان بنظرهم التجسيد الحي لإصلاحي وديع ليبرالي، أو راديكاليا بورجوازيا، وهذا الأمر أقره الفابيون الذين اعتبروه أبا روحيا لهم.

المطلب الأول: اسهامات جون لوك في الفكر الليبرالي الكلاسيكي

يعد جون لوك (1632–1704) أحد أبرز المفكرين الذين ساهموا بشكل كبير في تطوير الفكر الليبرالي الكلاسيكي. كانت أفكاره حول الدولة والحرية الفردية وحكومة القانون أساسية في تشكيل التصورات الغربية الحديثة حول الحقوق السياسية. ينظر إليه كأبٍ لفكرة الحكومة الديمقراطية التي تقوم على العقد الاجتماعي، كما **الأساس الذي تُبنى عليه شرعية السلطة وحدودها**.يعتبر من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان والحرية الفردية.

أ/– المبادئ الأساسية لليبرالية عند جون لوك

تتمحور فلسفة لوك السياسية حول عدد من المبادئ الجوهرية التي شكلت أسس الليبرالية الكلاسيكية، وهي:

الحقوق الطبيعية

- ✓ **الحقوق الطبيعية (Natural Rights)** : هي محور مركزي في النظرية الليبرالية، وتُعتبر أصلًا سابقًا على وجود الدولة أو القانون. وهي حقوق فطرية يولد بها الإنسان، لا تُكتسب من الحاكم ولا تُنتزع إلا بموجب القانون. ومن أبرز هذه الحقوق :الحق في الحياة، والحرية، والتملك .وتكمن أهميتها في كونها تشكل

يعتقد لوك أن الإنسان يتمتع بحقوق طبيعية غير قابلة للتصرف، مثل الحق في الحياة، الحرية، والملكية. هذه الحقوق تُعتبر حقوقًا أساسية يجب أن تحميها الدولة (لوك، مقال في الحكومة المدنية، 1959، الصفحات 35–50) يؤكد جون لوك أن للإنسان حقوقًا طبيعية أصيلة في الحياة والحرية والملكية، تسبق وجود الدولة، وتشكل أساس شرعيتها. فدور الدولة هو حماية هذه الحقوق، لا إنشاؤها، ويحق للأفراد مقاومتها إذا انتهكتها، ويستند هذا التصور إلى إيمان لوك بعقلانية الإنسان ومسؤوليته، ما يجعل الحرية تعبيرًا عن طبيعته، لا مجرد مطلب سياسي.

شكّل تصور لوك للحقوق الطبيعية ركنًا نظريًا حاسمًا في بناء الليبرالية الكلاسيكية .فالدولة ليست مصدرًا للحقوق، بل هي نتيجة لاتفاق حر بين الأفراد لحمايتها. ومن هنا، تُصبح شرعية أي نظام سياسي مرتبطة بمدى احترامه لهذه الحقوق، لا بشكله أو تاريخه أو رموزه.

✓ **العقد الاجتماعي:**

يعتقد لوك أن الحكومة تنشأ من عقد اجتماعي بين الأفراد، حيث يوافق الأفراد على منح السلطة للحكومة بشرط أن تحترم حقوقهم الطبيعي (**راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، 2023، الصفحات 204-220**). يرى لوك أن الناس عاشوا في حالة طبيعية قبل ظهور الدولة، لكنهم لجؤوا إلى عقد اجتماعي لتفادي النزاعات، ولحماية حقوقهم. هذا العقد ينص على أن الأفراد يتنازلون عن بعض سلطاتهم مقابل قيام سلطة محايدة تضمن الأمن العام وتطبيق القوانين، وقد عبّر جون لوك عن ذلك بقوله: "إن الغاية الكبرى من إقامة المجتمع السياسي والحكومة هي حماية الممتلكات" (لوك، مقال في الحكومة المدنية، 1959، صفحة 183).

ويُقصد بالممتلكات هنا ليس فقط الثروات، بل تشمل أيضًا الحياة والحرية ما يميز تصور لوك هو الطابع التوافقي للعقد: فالدولة ليست مفروضة على الأفراد، بل هي ناتج عن إرادتهم الحرة. وهو ما يعني أن السلطة مقيدة بالدستور وبقواعد العدالة، لا مطلقة كما كانت تدّعيها الملكيات التقليدية.و يرى أن الأفراد يحتفظون بحقوقهم بعد قيام الدولة، ويمنحونها فقط حق تنظيم هذه الحقوق وحمايتها، لا سلبها. كما يذهب إلى أن العقد يمكن فسخه إذا أخلّت السلطة بالتزاماتها تجاه الشعب (**لوك، مقال في الحكومة المدنية، 1959، صفحة 197**)

الليبرالية الكلاسيكية لا تكتفي بتحديد مصدر السلطة، بل تُقدّم نظرية في حدودها، إذ تنص على أن السلطة السياسية تفقد مشروعيتها إذا تجاوزت ما أُنيط بها من وظائف .يترتب على ذلك حق الأفراد في مقاومة السلطة أو حتى الثورة عليها، إذا ما انتهكت العقد أو اعتدت على الحقوق الطبيعية

العقد الاجتماعي في الليبرالية الكلاسيكية يُعدّ إطارًا فكريًا يؤسس لشرعية الدولة ويحدد سلطتها، وأسهم في نشوء الدولة الدستورية الحديثة المبنية على الحقوق الفردية، وسيادة القانون، والمساءلة.

ب/- سيادة القانون والفصل بين السلطات

✓ **سيادة القانون**

تُعدّ سيادة القانون من المبادئ الجوهرية في الفكر الليبرالي، وتعني أن القانون فوق الجميع، سواء كانوا حكّامًا أم محكومين، وأن السلطة السياسية لا تمارس صلاحياتها بشكل تعسفي، بل في إطار قانوني محدد.وقد أكّد جون لوك على أن الحكومة لا تكون شرعية إلا إذا حكمت بموجب قوانين عامة، معلنة، ومعروفة مسبقًا، لا تتغير تبعًا لأهواء الحاكم. (لوك، مقال في الحكومة المدنية، 1959، صفحة 197) فالقانون هنا ليس أداة بيد السلطة، بل هو الضامن لحقوق الأفراد.ومن ثم، فإن سيادة القانون في التصور الليبرالي ترتبط بثلاث مبادئ أساسية:

العمومية: القانون يسري على الجميع دون استثناء.

المعلومية: يجب أن يكون القانون معروفًا وسهل الوصول إليه.

المساواة :الجميع متساوون أمام القانون، ولا امتيازات لأحد.

إذ أن الدولة لا يجب أن تسير وفق هوى الحاكم، بل حسب قواعد قانونية واضحة ومعلنة، تنطبق على الجميع بالتساوي. هنا تتجلى مركزية "الشرعية" كأصل في النظرية الليبرالية.

✓ **الفصل بين السلطات**

أشار لوك إلى أهمية الفصل بين السلطات، ورأى أن تركيز السلطة في يد واحدة يؤدي إلى الاستبداد، ولذلك دعا إلى توزيع السلطة بين ثلاث وظائف: التشريعية، التنفيذية، والفيدرالية. ولا يقصد الأخيرة المعنى الحديث (التقسيم بين المركز والأقاليم)، بل السلطة التي تدير العلاقات الخارجية والحرب والسلام . (أودار، **2016**، **الصفحات 70-85**)

يرتبط مبدأ الفصل بين السلطات ارتباطًا وثيقًا بسيادة القانون، ويهدف إلى منع تركّز السلطة في يد جهة واحدة، مما قد يؤدي إلى الاستبداد، ويُعدّ مونتسكيو[1] أبرز من نظّر لهذا المبدأ في كتابه *روح القوانين*.

يرى مونتسكيو أن الدولة الحديثة يجب أن تُقسّم سلطتها إلى ثلاث وظائف مستقلة:

السلطة التشريعية :تضع القوانين.

السلطة التنفيذية :تنفذ القوانين.

السلطة القضائية : تفصل في النزاعات وتفسّر القواني (**مونتسكيو، الصفحات 152-154**)

يمثل مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات ضمانتين أساسيتين في التصور الليبرالي الكلاسيكي لقيام الدولة العادلة. فالدولة لا تكون حرة إلا إذا كانت مقيدة بالقانون، ولا تكون عادلة إلا إذا كانت السلطة فيها موزعة وخاضعة للرقابة.

✓ **التسامح الديني**

[1]- **شارل لوي دي سيكوندا**: المعروف باسم **مونتيسكيو** 18 يناير1689 - 10 فبراير1755 ، هو قاض ورجل أدب وفيلسوف سياسي فرنسي، وهو صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده حالية العديد من الدساتير عبر العالم، في عام 1748، نشر كتابا عنوانه روح القوانين ولكن بدون الإعلان عن اسمه كاتبا لهذا الكتاب. استقبل هذا الكتاب جيدا في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث أثر في الآباء المؤسسين للولايات المتحدة أثناء كتابتهم للدستور الأمريكي وهو من أشهر فلاسفة عصر التنوير والحداثة.

في رسالته في التسامح، أكّد لوك أن الدولة لا يجب أن تتدخل في معتقدات الأفراد، لأن الإيمان لا يُفرض بالإكراه، بل عن قناعة داخلية. وهذا الموقف أسّس لفكرة حياد الدولة دينيًا، وحرية المعتقد كحق فردي **(لوك، رسالة في التسامح، 1997، الصفحات 60–72)** دافع لوك عن حرية المعتقد، ورفض تدخل الدولة في الشؤون الدينية. فالإيمان لا يُفرض بالقوة، بل هو قناعة داخلية. كما دعا إلى فصل الدين عن الدولة، ومنع الكنيسة من التحكم في السياسات العامة. وهذا موقف جذري في زمنه، حيث كانت الحروب الدينية تمزق أوروبا.

ج/– أثر أفكار لوك الليبيرالية في الفكر السياسي الغربي

✓ الثورة الأمريكية

تجلّى تأثير لوك بوضوح في الثورة الأمريكية (1776)، إذ استند مؤسسو الولايات المتحدة إلى أفكاره في صياغة إعلان الاستقلال الأمريكي، حيث نقرأ فيه عبارات مستلهمة مباشرة من لوك، مثل: "الحق في الحياة، والحرية، والسعي وراء السعادة **(لوك، مقال في الحكومة المدنية، 1959، صفحة 17)**

وهذه المبادئ تُعد استنساخًا مباشرًا لما طرحه لوك حول الحقوق الطبيعية :الحياة، والحرية، والملكية.وقد اعتبر توماس جيفرسون، واضع الإعلان، أن كتابات لوك كانت مصدر إلهامه الرئيسي. كما أن الدستور الأمريكي نفسه تبنّى مبادئ فصل السلطات، والحكومة المحدودة، وشرعية التمثيل النيابي، وهي أركان أساسية في فكر لوك السياسي (مكاوي، 1981، الصفحات 99–101)

✓ **التأثير في الفلسفة الليبرالية الأوروبية**

يُعدّ لوك المؤسس الحقيقي للفكر الليبرالي الكلاسيكي، الذي يقوم على حماية الحريات الفردية، واقتصاد السوق، والدولة المحدودة. وقد أثّرت هذه الأفكار في كتابات فلاسفة لاحقين مثل مونتسكيو وآدم سميث **(مكاوي، 1981، صفحة 101)**

لقد أسّس لوك لما أصبح لاحقًا يُعرف بـ"الليبرالية الكلاسيكية"، التي ترى في الفرد مركزًا للوجود السياسي، وتؤمن بضرورة تقييد السلطة، واحترام الملكية الخاصة، وضمان الحرية الدينية. وقد تلقف مفكرو أوروبا هذه الرؤية، من أمثال مونتسكيو، الذي طور فكرة فصل السلطات، وآدم سميث، الذي أضاف البعد الاقتصادي القائم على السوق الحرة كامتداد لحرية الفرد.

✓ **الفكر الدستوري الغربي**

كانت لأفكار لوك أثر حاسم في نشوء الدولة الدستورية الحديثة، حيث تبنّت دساتير عديدة مبدأ فصل السلطات، وتقييد سلطة الدولة، وإنشاء برلمانات منتخبة، وهي مبادئ جوهرها نابع من فلسفته السياسية **(سلامة، 2008، صفحة 47)**

أحدث فكر لوك تحولًا في مفهوم السلطة السياسية، حيث لم تعد تُعتبر هبة إلهية أو امتيازًا وراثيًا، بل باتت مسؤولية اجتماعية قائمة على عقد اختياري بين الحاكم والمحكوم؛ وأصبح من المشروع دستوريًا أن تُقيَّد سلطة الحاكم عبر القانون، وأن يتم الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية لضمان الرقابة المتبادلة وقد ساهم هذا التحول في صياغة دساتير حديثة، مثل الدستور الفرنسي بعد الثورة، والدساتير الليبرالية في أوروبا القرن التاسع عشر، التي تبنّت بوضوح أفكار لوك، وخصوصًا حق الشعوب في مقاومة الطغيان، إذا تجاوزت السلطة حدود العقد السياسي المشروع **(بدوي، 2006، صفحة 178)**

✓ **تأثيره في التنظير الحديث للديمقراطية وحقوق الإنسان**

امتد أثر لوك إلى العصر الحديث، حيث تُعد نظريته حول الحقوق الطبيعية الأساس الفلسفي لكثير من مواثيق حقوق الإنسان الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، الذي أكّد على حقوق الفرد في الحياة، والحرية، وحرية التعبير والضمير (هيئة الأمم المتحدة، ***الإعلان العالمي لحقوق الإنسان***، (نيويورك: 1948)، المادة (3–5) كما يتجلى تأثيره في معظم الأنظمة الديمقراطية، التي تعتمد على شرعية الانتخابات، و**دور** البرلمان، وحرية الإعلام، ومبدأ سيادة القانون، وهي جميعها مفاهيم كانت جزءًا أصيلًا من تصور لوك للدولة العادلة.

تميّزت أفكار لوك باعتدالها مقارنةً بمفكرين معاصرين له أو لاحقين عليه. فبينما دعا توماس هوبز [1] إلى دولة قوية ومركزية تكبح غرائز الإنسان العدوانية، أكّد لوك على عقلانية الإنسان وقدرته على التعايش السلمي في ظل قانون طبيعي. كما تمايز عن جان جاك روسو في أنّه لم يُلغِ الملكية الفردية لصالح "الإرادة العامة"، بل جعل الملكية حجر الزاوية للحرية الفردية **(زكريا، التفكير العلمي والفلسفة السياسية الحديثة، 1989، الصفحات 88–91)**

لقد شكّلت أفكار جون لوك نقلة نوعية في الفكر السياسي الغربي، إذ نقلت النظرية السياسية من التبرير اللاهوتي للسلطة إلى تأسيسها على العقل، والتجربة، والحقوق الفردية . وأسّست هذه الفلسفة لمرحلة جديدة من التفكير السياسي، تجلّت مفاعيلها في الثورات الدستورية، وتكوّن النظم الليبرالية، وظهور الدولة الحديثة التي تستمد شرعيتها من الرضا الشعبي وسيادة القانون.ويمكن القول إن تأثير لوك ما زال حاضرًا إلى اليوم، في النقاشات السياسية المعاصرة حول حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحدود الدولة .ولا تزال كتاباته تُدرّس بوصفها أحد الأسس النظرية الكبرى للفكر السياسي الحديث.

[1]- **توماس هوبز** : 5 أبريل 1588 - 4 ديسمبر 1679 عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي .اشتهر بأعماله في الفلسفة السياسية نشر كتابه*لوياثان* عام 1651 والذي كان الأساس لمعظم الفلسفة السياسية الغربية من منظور نظرية العقد الاجتماعي.

المطلب الثاني: اسهامات جون ستيوارت ميل في الفكر الليبرالي الكلاسيكي

يُعدّ جون ستيوارت ميل من أبرز مفكري الليبرالية في القرن التاسع عشر، إذ جمع في كتاباته بين التحليل الفلسفي والعمل السياسي للدفاع عن الحرية والمساواة وحقوق الإنسان. ويُعتبر كتابه "عن الحرية" مرجعًا أساسيًا في ترسيخ مفهوم الحرية الفردية، وحجر الزاوية في تطور الليبرالية الحديثة.

وقد جاءت أفكاره امتدادًا وتطويرًا لفكر الليبراليين الأوائل أمثال جون لوك، لكنه ذهب أبعد منهم في تأكيده على حرية الضمير، وحرية الفكر، وحقوق المرأة، ومحدودية تدخل الدولة، كما امتاز بميله إلى المزج بين الليبرالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، في محاولة للتوفيق بين الحرية الفردية والمصلحة العامة.

أ/- مفهوم الحرية في فكر جون ستيوارت ميل:

انطلق ميل من أن الحرية الفردية هي الأساس الضروري لتقدم المجتمع، حيث اعتبر أن الفرد أدرى بمصلحته من أي سلطة خارجية، وأن تدخل الدولة أو المجتمع لا يجوز إلا إذا كانت أفعال الفرد تُلحق ضررًا مباشرًا بالغير **(ميل، عن الحرية، 2019، صفحة 45)**

وقد عبّر عن ذلك بمبدئه الشهير: "السبب الوحيد المشروع لتدخل المجتمع في حرية أي فرد هو منع الضرر عن الآخرين" **(ميل، عن الحرية، 2019، صفحة 52)** وهو ما عُرف لاحقًا بمبدأ الضرر (Harm Principle)، الذي أصبح ركنًا أساسيًا في الفقه الليبرالي الحديث، ويُفهم من هذا المبدأ أن الحرية ليست مطلقة، لكنها مشروطة بعدم الإضرار بالغير. فحرية التعبير، مثلًا، مقدسة، ما لم تتحول إلى تحريض مباشر على العنف أو الكراهية، يؤمن ميل أيضًا [1]بأن الحرية الفكرية والتعدد في الآراء ضروريان لتقدّم المجتمع، لأن إسكات الرأي

جون ستيوارت ميل: فيلسوف واقتصادي إنجليزي (1806–1873)، مزج بين الليبرالية الكلاسيكية والنزعة النفعية. دافع عن حرية الفكر والتعبير، وأكّد على أهمية الفرد في مواجهة استبداد الأغلبية.

المخالف لا يحرم صاحبه فقط، بل يحرم المجتمع من فرصة تصحيح أخطائه أو تعزيز فهمه للحقائق (ميل، عن الحرية، 2019، الصفحات 61-63)

يُعد ميل من أبرز المدافعين عن حرية التعبير. فقد رأى أن الرأي الخاطئ لا يقل أهمية عن الرأي الصحيح، لأنه أخطائ يُسهم في تحفيز النقاش وتطوير الحقيقة. قمع الرأي المختلف، في نظره، يحرم المجتمع من إمكانية تصحيحه، ويؤدي إلى الركود الفكري. هذه الرؤية لا تنبع من التساهل، بل من قناعة عقلانية بأن الخطأ والصواب لا يُعرفان إلا من خلال التفاعل الحر بين الأفكار. فحرية القول شرط لبقاء الحقيقة حيّة ومتجددة.

ب/- حدود تدخل الدولة في نظرية ميل الليبرالية

في سياق بحثه عن التوازن بين الحرية الفردية والمصلحة العامة، وضع ميل تصورًا لحدود تدخل الدولة، يمكن تلخيصه في نقطتين:

- ✓ ***رفض السلطة الأبوية للدولة*** :رفض ميل أن تتعامل الدولة مع المواطنين كما لو كانوا قاصرين. فالدولة لا ينبغي أن تقرر ما هو الأصلح للفرد، ما دام فعله لا يضر بالآخرين. (ميل، مبادئ الاقتصاد السياسي، 2005، صفحة 112)
- ✓ ***دور الدولة في التمكين وليس القهر*** :رأى ميل أن الدولة يمكنها أن تتدخل إيجابيًا لرفع مستوى التعليم، والصحة، والظروف الاجتماعية، دون أن تمارس وصاية على الخيارات الشخصية للأفراد. (مكاوي، 1981، صفحة 125)

وقد عبّر عن موقف وسط بين الليبرالية الاقتصادية المتطرفة التي تُنكر تدخل الدولة مطلقًا، وبين الاشتراكية الشمولية، حيث رأى أن تدخل الدولة يكون مقبولًا عندما يكون هدفه إزالة العقبات أمام حرية الأفراد الحقيقية.

الطرف الأول: الليبرالية الاقتصادية المتطرفة، كما تجلّت مثلًا في فكر آدم سميث وبعض مفكري القرن الثامن عشر، والتي ترى أن السوق قادر وحده على تنظيم العلاقات الاقتصادية، وأن أي تدخل من الدولة يُعتبر تعدّيًا على الحرية الفردية.

الطرف الثاني : *الاشتراكية الشمولية*، والتي تدعو إلى هيمنة الدولة على الاقتصاد والمجتمع، وفرض نوع من المساواة القسرية، حتى لو كان ذلك على حساب الحرية الفردية.

ج/- النفعية الأخلاقية والإصلاح السياسي.

المنفعة : مذهب أخلاقي غايتها تحصيل سعادة الفرد، يقول جميل صليبا في *المعجم الفلسفي*: " إن المنفعة مبدأ جميع القيم، علمية كانت أو عملية". ولها في الفلسفة الحديثة ممثلان شهيران، أحدهما *بنتام* والآخر *ستيوارت مل*؛ أما *بنتام* فإنه يرى المنفعة علّة اللذة، لا اللذة نفسها، وغايتها تحقيق خير الفرد والجماعة، أما *مل* فأضافته على مذهب بنتام في حساب اللذات الكمية تمثل في الذات وتحديدها كيفًا. (صليا، 1982، صفحة 500)

يقول في كتابه النفعية "بالنسبة للنظرية النفعية، النافع ليس أداة بل يدل على أمر أخلاقي يتمثل في السعي لتحقيق أكبر سعادة ممكنة لأكبر عدد من الناس." (ميل، النفعية، 1992، صفحة 23) تعكس هذه المقولة جوهر الفلسفة النفعية، حيث تربط الأخلاق بالنتائج المترتبة على الأفعال، وتعتبر أن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي لكل سلوك أخلاقي. ومع ذلك، فإنها تثير تساؤلات حول كيفية تحديد السعادة، ومدى عدالتها في جميع السياقات الأخلاقية. "السعادة هي المعيار الوحيد للخير، وإنّ الأفعال تكون صحيحة بقدر ما تسهم في تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس". **(ميل، النفعية، 1992، صفحة 35)**

يجمع جون ستيوارت ميل بين النفعية والليبرالية في فلسفته، حيث يرى أن تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس هو المبدأ الأخلاقي الأساسي، لكنه يدمجه مع **الحرية الفردية** كشرط ضروري للوصول إلى هذه السعادة.

ميل طور أفكار جيريمي بنتام حول النفعية لكنه أضاف إليها أبعادًا جديدة، منها:جودة السعادة وليس كميتها فقط:على عكس بنتام، الذي اعتبر أن جميع اللذات متساوية، يميز ميل بين اللذات العليا (العقلية والأخلاقية) واللذات الدنيا (الجسدية والحسية)

إن الأفكار الليبرالية لجون ستيوارت ميل قد أسهمت بشكل حاسم في تطوير مفهوم الحرية الفردية في الفكر السياسي الغربي، وقدّم رؤية متوازنة تُراعي احترام الذات الإنسانية، دون تجاهل متطلبات المصلحة العامة، فقد دعا إلى مجتمع مفتوح يسمح بتعدد الأفكار، ويكرّس الحريات المدنية، ويعترف بحقوق المرأة، ويوازن بين حرية السوق والعدالة الاجتماعية.

ولا تزال كتاباته إلى اليوم مرجعًا رئيسيًا في فقه الحريات والديمقراطية، وملهمةً للنقاشات المعاصرة حول حدود السلطة، والحق في الاختلاف، وموقع الدولة في ضمان الحرية لا قمعها.

المبحث الثالث : نقد الليبرالية الكلاسيكية: مقاربة في حدودها النظرية

تُعد الليبرالية الكلاسيكية من أكثر النظريات تأثيرًا في الفكر السياسي الغربي، إذ شكّلت الأساس النظري للدولة الحديثة القائمة على الحرية الفردية، وحق الملكية، والتعاقد. غير أن هذه النظرية، وعلى الرغم من طابعها التحرري الظاهر، لم تسلم من النقد العميق من قبل تيارات فلسفية وسياسية عديدة. يستعرض هذا المبحث أبرز المداخل النقدية التي كشفت عن مكامن الخلل والإشكالات البنيوية في النظرية الليبرالية الكلاسيكية،

المطلب الاول: النقد الموجه لأفكار الليبيرالية الكلاسيكية

أ/- النقد المعرفي والسياسي والأخلاقي لليبرالية الكلاسيكية

يتناول هذا المطلب الاتجاهات التي تنتقد الليبرالية من حيث منظومتها المعرفية ونموذجها الأخلاقي والسياسي، وتشمل فكر ما بعد الحداثة، ونقد الحياد والكونية. فالليبرالية تصوغ نموذجًا للحرية قائمًا على الانضباط الذاتي ضمن معايير السلطة، مما يجعل الفرد يراقب نفسه من الداخل ويخضع لخطابات السلطة دون تدخل مباشر. **(الكريم و بن سماعين، 2022)**

ب/- إشكالية الحياد والكونية و مفهوم الحرية

تزعم الليبرالية أنها نظرية حيادية تجاه القيم، إلا أن هذا الحياد نفسه يُعد خيارًا قيميًا. يشير جون غراي إلى هذه الإشكالية: الليبرالية لا تملك حيادًا حقيقيًا، بل تفرض كونية مزعومة على حساب التعددية الثقافية والأخلاقية. **(غراي، 2009، صفحة 88)** فالليبرالية تُسقط تصورًا معياريًا غربيًا على المجتمعات كافة، وهو ما يُعد نوعًا من الإمبريالية القيمية التي تنفي الخصوصيات الثقافية والدينية.الليبرالية الكلاسيكية تفهم الحرية بوصفها غياب الإكراه (الحرية السلبية)، لكنها تتجاهل الشروط الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لممارسة الحرية

فعليًا. بمعنى آخر، فإن وجود قوانين تحمي الحرية لا يعني توفر إمكانات مادية واجتماعية لازمة لممارستها.

ج/- النقد البنيوي والاقتصادي والاجتماعي لليبرالية الكلاسيكية

أولًا: النقد الماركسي

ينطلق النقد الماركسي من أن الليبرالية الكلاسيكية تخفي وراء حيادها الظاهري مصالح الطبقة البرجوازية، فقد اعتبر كارل ماركس[1] أن الملكية الخاصة، التي تُعدّ من ركائز الليبرالية، ليست سوى آلية لإعادة إنتاج علاقات الاستغلال، وهو ما عبّر عنه ماركس قائلا: "إن الحرية في المجتمع البرجوازي ليست سوى حرية التبادل بين الأفراد الذين يتمتعون بحق الملكية الخاصة (**ماركس،، 2003، صفحة 234**) هذا النقد يكشف عن تناقض جوهري في الليبرالية، فهي تدافع عن الحرية لكن ضمن إطار اجتماعي غير متكافئ، ما يجعلها تُكرّس في الواقع الحرية للمالكين فقط، لا للعمّال.

ثانيًا: النقد النسوي

تشير الفلسفة النسوية، كما طوّرتها مفكرات مثل كارول باتمان، إلى أن العقد الاجتماعي الليبرالي لم يكن حياديًا العقد الاجتماعي الليبرالي لم يكن سوى عقد بين رجال أحرار، يستثني النساء من المشاركة السياسية الكاملة (**باتمان، 2010، صفحة 91**) فالليبرالية تتجاهل البعد الجندري وتفترض ذاتًا ذكورية في تعريفها للفرد والحرية، مما يؤدي إلى تهميش النساء في المجالين العام والخاص.

ترى الليبرالية الكلاسيكية أن المساواة أمام القانون كافية لتحقيق العدالة. في المقابل، تذهب التيارات النسوية إلى أن المساواة القانونية الشكلية لا تكفي، بل لا بد من معالجة

[1]- كارل هانريش ماركس : ولد في ترير في 5مايو - 1818 وتوفي في لندن في 14مارس 1883 فيلسوف وناقد للاقتصاد السياسي ومؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي وصحفي وثوري اشتراكي ألماني؛ درس القانون والفلسفة في جامعتي بون وبرلين.

التمييز الهيكلي غير المنصوص عليه قانونيًا، مثل الصور النمطية، والأعباء الأسرية، وضعف التمثيل السياسي.

في المقابل، لم تكن كل التيارات النسوية رافضة لليبرالية بالمطلق، بل ظهرت الليبرالية النسوية (Liberal Feminism)، التي تسعى إلى تعديل الليبرالية من الداخل، وليس تقويضها. من أبرز رموز هذا التيار :ماري ولستونكرافت، وبيتي فريدان، وسوزان مولر أوكين.

ثالثا النقد الجمعاتي

مفهوم الذات عند الجماعاتيين يرى الجماعاتيون أن التصور الليبرالي للذات هو تصور تجريدي يبتعد عن الواقع:يؤكد مايكل ساندل أن الذات كما عرضها رولز "منزوعة من السياق"، ويفترض أنها قادرة على الاختيار الأخلاقي دون أي جذور اجتماعية أو تاريخية **(مايكل، 2009، صفحة 33)** ويضيف أن هذا التصور يجعل من الإنسان كيانًا معزولًا، مما يُفضي إلى اغتراب أخلاقي وسياسي

يذهب ألسدير ماكنتاير[1] إلى أن الأخلاق لا تُبنى على مبادئ كونية مُجرّدة، بل على تقاليد وسياقات تاريخية: في كتابه "بعد الفضيلة"، يبيّن أن تصور العدالة ينبغي أن ينبثق من التقاليد الأخلاقية المحلية، لا من عقود اجتماعية افتراضية **(ألسدير، 2013، صفحة 33)** ويرى أن المجتمع هو الحاضن الحقيقي لتكوين الإنسان الأخلاقي.

لقد مثّل النقد الجماعاتي لليبرالية الكلاسيكية تحديًا جذريًا للتصورات المهيمنة في الفلسفة السياسية الحديثة، وذلك بإبراز أهمية الهوية، والانتماء، والتقاليد في تشكيل الذات

[1]- **ألسدير ماكنتاير :** فيلسوف وعالم أخلاق اسكتلندي تعرف عنه إسهاماته في فلسفة الأخلاق والفلسفة السياسية كما له العديد من الأعمال في تاريخ الفلسفة واللاهوت. يعمل حاليًا في مركز للدراسات تابع لجامعة لندن المتربوليتانية، كما يشغل منصب أستاذ فخري في قسم الفلسفة في جامعة نوتردام.

والمعنى الأخلاقي. ورغم الاختلافات بين مفكري الجماعاتية، إلا أنهم يتفقون على أن الفصل بين الفرد ومجتمعه يؤدي إلى تفريغ الأخلاق من محتواها الحي والفعلي.

المطلب الثاني تراجع الليبرالية الكلاسيكية وصعود الاشتراكية في أواخر القرن التاسع عشر

شهدت نهاية القرن التاسع عشر تراجعاً لليبرالية الكلاسيكية التي هيمنت في بدايته، فانقسم الحزب الليبرالي الإنجليزي إلى:

-ليبراليين محافظين أو الويغز، وهم أرثوذكسيو حرية التجارة.

-ليبراليين معتدلين.

-ليبراليين راديكاليين الذين دعموا التشريعات الاجتماعية التي ستبصر النور عام 1906 بفضل دعم العمال ومساندة حكومة جورج لويد الليبرالية.

وتصدر المشهد الحزب العمالي؛ ما جعل الاشتراكية تبدو على أنها الأيديولوجية السياسية الوحيدة المبشرة بالمستقبل وقد تسبب في أزمة الليبرالية الكلاسيكية مجموعة عوامل منها **(اودارد، 2013)**

-نمو الديمقراطية الانتخابية وانتشار الاقتراع العام؛ الأمر الذي سبب لليبرالية ارتباكاً؛ كونها تعاني من ارتياب تقليدي في الديمقراطية.

يمثل تراجع الليبرالية الكلاسيكية في أواخر القرن التاسع عشر لحظة انعطاف فلسفي عميق في الفكر السياسي الغربي، إذ دخلت المبادئ الفردانية والاقتصادية التي قامت عليها الليبرالية الكلاسيكية في أزمة أمام الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتحول فالأسواق الحرة، التي بشّر بها مفكرو الليبرالية مثل آدم سميث[1] وجون لوك، لم تعد قادرة على تبرير التفاوت الطبقي، والبؤس العمالي، واللامساواة البنيوية التي أنتجها التراكم الرأسمالي.

[1] - **أدم سميث:** هو أب الاقتصاد الحديث، كما لايزال يعدّ من أكثر المفكرين الاقتصاديين تأثيرًا في اقتصاديات اليوم. وفي عام 2009 كان اسم سميث من بين أسماء «أعظم الاسكتلنديين» على مدى كل العصور، وذلك في تصويت تم على قناة تلفيزيونية اسكتلندية.

تحولات الرأسمالية الصناعية التي ترافقت مع استغلال للطبقة العاملة ساهم في استقطاب حاد بين الطبقات لم تكن الليبرالية الكلاسيكية جاهزة للتعامل معه؛ لأنها كانت تتصور المجتمع كشركة قائمة على التعاون السلمي والتبادل الذي يصب في مصلحة الجميع هذا التصور المثالي تناقض مع وحشية رأسمالية القرن العشرين، وإن كانت الليبرالية في انجلترا بين عامي 1880 و1914 تغذي الصورة المثالية للرأسمالية ولوظيفتها مستخدمة نهجها الفردي التقليدي من دون إدراك للطبيعة الخطيرة للضغوطات التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة والمجتمع الرأسمالي التنافسي، وعندما أدركت هذه التحديات حاولت أن تواجه الصراع الطبقي (**الحمد، 2024**)

تكشف هذه المرحلة عن لحظة **تحول إبستمولوجي** في الليبرالية، من فلسفة فردانية مثالية، إلى محاولة خجولة لمواجهة واقع مناقض عبر أدوات مستمدة من خصومها، لقد أصبحت الرأسمالية الصناعية لا تتطلب مجرد **حرية فردية**، بل **نقدًا بنيويًا** لطبيعة السلطة الاقتصادية وموقع الإنسان داخلها، وهو ما لم تكن الليبرالية الكلاسيكية مهيأة له.

من خلال ما سلف، يتضح أن الليبرالية الكلاسيكية تحمل في طياتها تناقضات متعددة، سواء في تصورها للفرد، أو موقفها من البنية الاقتصادية والاجتماعية، أو زعمها بالحياد والكونية. وقد نجحت التيارات النقدية المختلفة في تفكيك هذه المفاهيم وكشف محدوديتها. لذلك، فإن الحاجة إلى تجاوز هذه النظرية نحو نماذج أكثر شمولًا وعدالة، لم تعد مسألة نظرية فحسب، بل ضرورة فكرية وسياسية.

الفصل الثاني : الليبرالية الجديدة

- **المبحث الاول : السياق التاريخي لنشوء الليبيرالية الجديدة**
  - **المطلب الأول: أزمة دولة الرفاه وتراجع السياسات الكينزية**
  - **المطلب الثاني: التحوّل السياسي وصعود النيوليبرالية كعقيدة دولة**
  - **المطلب الثالث : النيوليبرالية وتغيّر مفهوم الحرية: من الحق السياسي إلى الحرية الاقتصادية**
- **المبحث الثاني : أبرز المفكرين والفلاسفة في الليبرالية الجديدة: بين التأسيس والتفكيك**
  - **المطلب الأول: المؤسسون والمنظيون لليبرالية الجديدة**
  - **المطلب الثاني: ميشال فوكو والليبرالية الجديدة كعقلانية حكم**
- **المبحث الثالث : نقد الليبرالية الجديدة**
  - **المطلب الأول: *تآكل فكرة "الغاية الإنسانية"***
  - **المطلب الثاني الاثر السلبي لليبيرالية الجديدة على المجتمعات**

المبحث الأول: السياق التاريخي لنشوء الليبيرالية الجديدة

برزت الليبرالية الجديدة بوصفها صيغة معاصرة ومتحوّلة لليبرالية الكلاسيكية، لكنها لم تكن مجرّد تطوير طبيعي لأفكار القرن التاسع عشر، بل نتاج تحوّلات عميقة شملت الاقتصاد، الدولة، والفكر السياسي. لذلك، لا يمكن فهم صعود النيوليبرالية دون تحليل السياقات التاريخية التي أنجبتها. ويبرز ذلك من خلال ثلاث محطات مركزية: انهيار نموذج دولة الرفاه، صعود التيار المحافظ، وانهيار البدائل الكبرى.

المطلب الأول: أزمة دولة الرفاه وتراجع السياسات الكينزية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نشأ ما يُعرف بـ"توافق بريتون وودز"، الذي مهّد لنموذج دولة الرفاه في الغرب الرأسمالي، مدعومًا بأفكار جون مايناردكينز[1]، الداعية إلى تدخل الدولة في السوق لضمان التوازن الاقتصادي وتقليص البطالة. فالدولة الكينزية لم تكن دولة اشتراكية، لكنها تبنّت وظائف اجتماعية لتقليص الفوارق الطبقية وتحقيق الاستقرار العام **(كينز، 2007، الصفحات 42-51)**

الفكرة الكينزية تنطلق من تصور فلسفي للإنسان باعتباره كائنًا قابلًا للضعف واللاعقلانية الجماعية، خاصة في المجال الاقتصادي. فقرارات الاستثمار والاستهلاك لا تُبنى دومًا على أسس منطقية أو تنبؤية دقيقة، بل تتأثر بالتوقعات والذعر والتقلبات المزاجية. من هنا تصبح الدولة العقلانية هي الضامن الوحيد لتفادي الفوضى الاقتصادية.

غير أن هذا النموذج بدأ بالانهيار في سبعينيات القرن العشرين، حيث واجه العالم الغربي أزمة ركود تضخمي (Stagflation)، تمثلت في تراجع النمو الاقتصادي، ارتفاع البطالة، وارتفاع الأسعار بشكل متزامن، ما شكّل مأزقًا نظريًا للنموذج الكينزي الذي لم يكن مستعدًا للتعامل مع هذه المفارقة

[1]- **جون مينارد كينز** أو **بارون كينز الأول:** يونيو 1883 - أبريل 1946 اقتصادي إنجليزي ساهمت أفكاره في إحداثِ تغييرٍ جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي؛ عُرف كينز بأنّه مُنقذ الفردية الرأسمالية من انتشار البطالة نتيجة إيمانه بأنّ عدم معالجة هذه المُشكلة سيؤدي لتحكم الأنظمة الاستبدادية في العالم الغربي.

جاء الرد من مفكرين اقتصاديين من مدرسة شيكاغو، مثل ميلتون فريدمان[1]، الذين انتقدوا تدخل الدولة واعتبروه السبب الرئيس في تشويه آليات السوق. دافعوا عن حرية الأسعار، تقليص الإنفاق العام، و"تحرير" الاقتصاد من الضوابط البيروقراطية **(فريدمان، 2003، الصفحات 97–111)**

ظهرت النيوليبرالية في أواخر الأربعينيات كرد فعل على الإيديولوجيات السائدة آنذاك، مثل الشيوعية والفاشية والديمقراطية الاجتماعية .سعى مفكروها، مثل فريدريك هايك وميلتون فريدمان وجيمس بوكنان، إلى إعادة إحياء الليبرالية الكلاسيكية، مع التركيز على حرية السوق وتقليص دور الدولة . حيث تم تعريفها على انها (نظرية في الممارسات السياسية والاقتصادية، تقول بأن الطريقة الأمثل لتحسين الوضع الإنساني تكمن في: إطلاق الحريات والمهارات التجارية الإبداعية للفرد، ضمن إطار مؤسساتي عام ينصّ بعمق على الشديدة لحقوق الملكية الخاصة، وحرية التجارة، وحرية الأسواق الاقتصادية. ويقتصر دور الدولة في هذه النظرية على إيجاد وصون ذلك الإطار المؤسساتي الملائم لتلك الممارسات. يتحتّم على الدولة، مثلا، ضمان قيمة وسلامة الموارد المالية. وعليها إقامة الهيكليات والوظائف العسكرية والدفاعية والأمنية والقضائية المطلوبة لحماية حقوق الملكية الفردية، واستخدام القوة إن اقتضت الحاجة لضمان عمل الأسواق بالصورة الملائمة). **(هارفي د.، 2008، صفحة 13)**

يؤكد كيفن فاليير أن النيوليبرالية ترفض النزعة الكمالية في الفلسفة السياسية، فهي لا تسعى إلى بناء "مدينة فاضلة"، بل تفضّل تحسينات تدريجية وواقعية ضمن المؤسسات القائمة، وتدافع عن آليات السوق بوصفها أفضل وسيلة لتنسيق السلوك البشري دون افتراض معرفة أخلاقية عليا أو معيار مطلق للعدالة **(فاليير ك.، 2023)**

[1]- **ميلتون فريدمان** 31 يوليو 1912 – 16 نوفمبر 2006 هو عالم اقتصاد أمريكي، فاز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1976 لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والمعروض النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

وقد عبّر فريدمان عن هذا التحول حين قال إن "المجتمع الذي يضع المساواة قبل الحرية لن يحقق أيًّا منهما، أما المجتمع الذي يضع الحرية قبل المساواة فسيحقق قدرًا من الاثنين" (فريدمان، 2003، صفحة 188). في هذا التصور، تتحول الدولة من كيان ضامن للتكافؤ إلى جهاز بيروقراطي خادع، يشوه آليات السوق ويحرم الأفراد من حرية المبادرة.

يمثّل هذا التحول انقلابًا في التصورات الفلسفية حول دور الدولة، طبيعة الإنسان، ومعنى الحرية: من دولة تُعيد توزيع الثروة باسم العدالة، إلى دولة تكتفي بحماية السوق وتدفع الفرد نحو تحقيق ذاته عبر المنافسة .وهكذا، تم تقويض الفكرة الأخلاقية للحق الاجتماعي، لحساب تصور نفعي وأداتي للفرد، تمهيدًا لصعود النيوليبرالية كمنظومة شاملة لإعادة تشكيل الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

تم تحليل السياق الاقتصادي والفكري لما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث هيمنت الكينزية على السياسات العامة، ودعمت تدخل الدولة في الاقتصاد لضمان التوظيف والعدالة الاجتماعية. غير أن الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين (الركود التضخمي) كشفت حدود هذا النموذج، مما أدى إلى بروز نقد فكري من جانب تيارات اقتصادية وفلسفية كانت تُهمّش سابقًا، مثل تيار فريدريش هايك وميلتون فريدمان، اللذين دعيا إلى تحرير الأسواق وتقليص دور الدولة.

المطلب الثاني: التحوّل السياسي وصعود النيوليبرالية كعقيدة دولة

يعرّف الفصل الرابع من الكتاب، الذي يحمل عنوان "صعود التحالف الدولي النيوليبيرالي"، النيوليبرالية بأنها المسرّع الانفجاري للرأسمالية. يبتدئ من فرضية أن للنيوليبيرالية تاريخا، وأن هذا التاريخ لا يعرفه إلا عدد قليل من الناس. أما مصطلح "نيوليبيرالي" فقد اشتق في مؤتمر في باريس في 1938 حضره الشخصان اللذان عرّفا الأيديولوجيا النيوليبيرالية ووضعا أسسها، لودفيغ فون ميزس وفريدريك هايك. كان كلاهما هاربا من النمسا التي احتلها النازيون. واعتبرا الصفقة الجديدة للرئيس فرانكلين روزفلت في الولايات المتحدة، ودولة الرفاه البريطانية، تعبيرا عن الاشتراكية. وآمنا بأن أي شكل من الاشتراكية – يضع مصالح المجتمع قبل الفرد– سيقود لا محالة إلى نوع الشمولية التي اجتاحت أوروبا، في شكل النازية والشيوعية (إسبر، **2024**) .

يُعدّ صعود النيوليبرالية من مجرد اتجاه اقتصادي إلى عقيدة دولة ومشروع سياسي متكامل من أبرز التحولات الفكرية والسياسية في القرن العشرين، خاصة منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات. فقد شكّل هذا التحوّل لحظة تأسيسية لزمن سياسي جديد، قُوّضت فيه دولة الرفاه، وأُعيد فيه تعريف العلاقة بين الدولة والسوق، والفرد والمجتمع، من منظور يعلي من شأن حرية السوق على حساب أي تصور للعدالة الاجتماعية.

أ/– من السوق كأداة إلى السوق كمرجعية شاملة

وفق تحليل ميشيل فوكو، فإن النيوليبرالية "لا تعني تخفيف الدولة، بل إعادة صياغتها وفق منطق السوق". **(فوكو م.، ولادة السياسة الحيوية، دروس في الكوليج دو فرانس، 1978–1979، 2012، الصفحات 213–220)** فالدولة النيوليبرالية لا تنسحب، بل تعيد بناء أدواتها وهياكلها لضمان المنافسة، وتكوين مواطن قادر على الاستثمار في نفسه وتحقيق الربح الذاتي. إنها دولة تُنتج الذوات الاقتصادية وفق منطق التسيير والمخاطرة والانضباط الذاتي.

من الناحية الفلسفية، يمثّل هذا التحوّل نقلًا جذريًا في وظيفة السوق لم يعد يُنظر إلى السوق كمجرد آلية لتوزيع الموارد، بل أصبح يُفهم بوصفه نموذجًا معياريًا لتنظيم كل مناحي الحياة :التعليم، الصحة، العمل، العدالة، بل وحتى السياسة. وبهذا المعنى، فإن النيوليبرالية لا تقتصر على تحرير الأسواق، بل تسعى إلى إعادة إنتاج الإنسان ذاته وفق منطق المنافسة والكفاءة.

ب/- النيوليبرالية كعقيدة سياسية-إيديولوجية

تحوّلت النيوليبرالية إلى عقيدة سياسية شاملة، تمارس نوعًا من "الهيمنة الناعمة" وفق تعبير غرامشي، من خلال فرض تصوّر معين للحرية والمسؤولية الفردية والتقدم. إنها لا تفرض نفسها فقط بالقوة، بل عبر إنتاج خطاب يُشرعن التفاوت، ويجعل من الفقر فشلًا فرديًا، ومن النجاح نتيجة للمنافسة الطبيعية.

وقد كشف العديد من المفكرين –مثل ديفيد هارفي ونعوم تشومسكي –أن النيوليبرالية ليست حيادية كما تدّعي، بل تخدم مصالح النخب، وتعيد إنتاج اللامساواة الاقتصادية من خلال سياسات تقشفية وخصخصة وتحرير مالي. **(تشومسكي، 2000، الصفحات 34-39)**

من هنا، فإن صعود النيوليبرالية لا يُفهم فقط بوصفه تحولًا اقتصاديًا أو تقنيًا، بل بوصفه تحولًا في تصور العالم والإنسان والحرية .إنه صعود لعقلانية جديدة، تقوم على إقصاء الأبعاد الأخلاقية والسياسية للعدالة، لصالح كفاءة السوق وتنافسية الأفراد، في إطار من الفردانية المفرطة.

تقول مارغريت تاتشر في تصريح شهير: "لا يوجد شيء اسمه المجتمع، هناك أفراد فقط.. **(Thatcher، 1987)** هذا التصريح يُلخّص الرؤية الفلسفية النيوليبرالية التي ترى أن الجماعة وهمٌ، وأن الحرية لا تتحقق إلا من خلال التحرر من الدولة

تناول التحوّل السياسي وصعود النيوليبرالية كعقيدة دولة، وذلك من خلال وصول زعامات مثل مارغريت تاتشر ورونالد ريغان إلى الحكم، حيث جسّدت سياساتهما النيوليبرالية على أرض الواقع عبر الخصخصة، وتحرير السوق، والهجوم على النقابات. وقد تحوّلت النيوليبرالية من رؤية اقتصادية إلى مشروع سياسي شامل، يعيد هيكلة الدولة والمجتمع وفق منطق السوق والمنافسة

المطلب الثالث: النيوليبرالية وتغيّر مفهوم الحرية:

أ/- من الحق السياسي إلى الحرية الاقتصادية

يُعد مفهوم الحرية أحد المفاتيح الفلسفية الجوهرية لفهم تطوّر الليبرالية في عمومها، والنيوليبرالية على وجه الخصوص. غير أن هذا المفهوم لم يكن ثابتًا، بل خضع لتحولات عميقة، خصوصًا مع الانتقال من الليبرالية الكلاسيكية التي رأت في الحرية مبدأً سياسيًا وأخلاقيًا، إلى النيوليبرالية التي أعادت تأطيرها ضمن منطق اقتصادي أداتي محض.

ب/- من الحرية السياسية إلى الحرية الاقتصادية

من أبرز التحولات الفلسفية التي دشنتها النيوليبرالية إعادة صياغة مفهوم الحرية، لم تعد الحرية تعني الحد من تدخل الدولة أو التمتع بالحقوق السياسية والمدنية كما كان الحال في الفكر الليبرالي الكلاسيكي، بل أصبحت الحرية مرادفة **للكفاءة التنافسية**، وللقدرة على تحويل الذات إلى "مشروع استثماري"، وهذا التحول أشار إليه فوكو بوضوح حين رأى في النيوليبرالية عملية "إعادة قولبة للذات على أساس عقلانية اقتصادية لا سياسية."

وهكذا، غدت الذات المعاصرة مطالبة دائمًا بأن تكون منتجة، مرنة، قابلة للتسويق، مسؤولة عن مصيرها دون أي اعتبار لشروطها الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى النفسية.

تقول Harvard Business Review: "النيوليبرالية ترسّخ مبدأ أن كل فرد مسؤول عن مصيره الاقتصادي والاجتماعي، وأن الفشل في تحقيق النجاح هو نتيجة نقص في الكفاءة أو غياب المبادرة الشخصية".

في التقليد الليبرالي الكلاسيكي، كانت الحرية تُفهم على أنها حق سياسي طبيعي للفرد في مقاومة السلطة وتأسيس التعاقد الاجتماعي، كما نجد لدى جون لوك ومونتسكيو .وكان يُنظر إلى الدولة بوصفها وسيلة لضمان تلك الحرية عن طريق القانون والفصل بين السلطات.

أما النيوليبرالية، فقد نقلت مركز الثقل من البُعد السياسي للحرية إلى بُعدها الاقتصادي، فباتت تُعرّف الحرية بأنها حرية الفرد في التملك، والتبادل، والمنافسة في السوق **(هارفي د.، 2011، صفحة 55)** وبهذا، تم تقليص المعنى السياسي للحرية لصالح معنى أداتي، يجعل من الاقتصاد المرجعية العليا للحرية.

وقد عبّر عن هذا التحوّل فريدريش فون هايك[1] حين قال إن الحرية لا تعني فقط التحرر من القيود، بل تعني قبل كل شيء التحرر من تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية **(هايك ف.، 1994، صفحة 65)**. وهكذا، أصبحت الحرية تُقاس بدرجة التحرر من الضرائب، والقيود التنظيمية، وليس بمدى المشاركة السياسية أو تحقيق العدالة.

غير أن هذا الفهم يُفرغ الحرية من بعدها السياسي والاجتماعي، ويُنتج نموذجًا للإنسان بوصفه "رأسمالًا بشريًا" يسوّق نفسه ويستثمر في ذاته. وهكذا، تتحول الحرية إلى وسيلة اندماج في منطق السوق، بدل أن تكون ممارسة نقدية للمواطنة أو وسيلة لتحقيق العدال من هذا يتّضح أن النيوليبرالية لا تعيد فقط صياغة السياسات، بل تعيد صياغة

---

[1]- **فريدريش أوغوست فون هايك** حاصل على وسام رفقاء الشرف وزمالة الأكاديمية البريطانية (8 مايو 1899-23 مارس 1992)، والذي عادةً ما يُعرف بالحروف الأولى من اسمه **إف. أي. هايك**، هو فيلسوف وعالم اقتصاد نمساوي بريطاني معروف بدفاعه عن الليبرالية الكلاسيكية .تقاسم هايك جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام 1974 مع غونار ميردل تكريمًا «لعمله الرائد في مجال النظرية النقدية والتقلبات الاقتصادية.

الإنسان والحرية نفسها وفق منطق نفعيّ وتجاريّ. إنها تحوّل الحرية إلى سلعة، وتحوّل الفرد إلى مشروع اقتصادي ذاتي.

المبحث الثاني: أبرز المفكرين والفلاسفة في الليبرالية الجديدة:

الليبرالية الجديدة بين التأسيس والتفكيك، ليس من المبالغة القول إن التحوّلات الكبرى التي قادت إلى نشوء الليبرالية الجديدة لم تكن فقط ذات طابع اقتصادي أو سياسي، بل انبثقت أيضًا من انقلاب مفهومي عميق مست الذات الإنسانية في علاقتها بالسلطة والمعرفة. إذ لم تعد هذه الأخيرة مفاهيم ثابتة تُعرَّف وفق تصورات كلاسيكية؛ بل جرى إعادة تأويلها ضمن نسق فلسفي جديد يتماهى مع منطق النيوليبرالية، الذي يُعيد ترتيب الوجود الإنساني داخل شبكات من القوة والتمثيل والتوجيه.

في هذا السياق، يُمكن النظر إلى النيوليبرالية بوصفها لا مجرد أيديولوجيا اقتصادية أو صيغة سياسية، بل باعتبارها – وفق قراءة ميشيل فوكو » –شكلًا من أشكال العقلانية الحكومية» التي تُعيد تشكيل طبيعة السلطة، وآليات المعرفة، وحدود الذات، على نحو يُنقل معها مركز الثقل من الدولة إلى الفرد، ومن القانون إلى الإحصاء، ومن السيطرة إلى التنظيم الذاتي

هذا التمفصل الجديد بين السلطة والمعرفة لا يُفهم إلا إذا تجاوزنا القوالب الفلسفية الموروثة من عصر الأنوار، التي كانت تفترض وجود ذات حرة، عقلانية، تُمارس حريتها بمعزل عن البُنى السلطوية؛ إذ على العكس، تُبيّن النيوليبرالية كيف أن الحرية ذاتها قد تُصبح أداةً للضبط، وأن الفرد قد يُعاد تشكيله عبر خطاب المعرفة نفسه، لا خارجه.

المطلب الأول: المؤسسون والمنظيون لليبرالية الجديدة

أولًا هايك

نقد الاشتراكية : لماذا لا يمكن الجمع بين التخطيط والحرية؟

انشغل هايك في بداية حياته الفكرية بالأعمال الاقتصادية وأخرج عددا من المؤلفات التي تسير في الاتجاه الليبرالي للمدرسة النمساوية، لكنه من منتصف الأربعينات توجه إلى الأعمال الفكرية والفلسفية ليقيم فلسفة ليبرالية تعيد إحياء التراث الليبرالي القديم وتخدم نظريته الاقتصادية. **(منصور، 2010)**

في كتابه الطريق إلى العبودية (The Road to Serfdom)، يربط هايك بين التخطيط المركزي وظهور الشموليات، مجادلًا بأن محاولات فرض "عدالة اجتماعية" لا تلبث أن تنقلب إلى دكتاتورية، نظرًا لما تتطلبه من ضبط قسري لتفضيلات الأفراد (كلما زاد التخطيط من قِبل الدولة، صعب الأمر على الفرد في تحقيق مخططاته الشخصية، وتتحول هذه السلطة إلى دكتاتورية) **(هايك ف.، 1994، صفحة 56)**

قام هايك بتبني النزعة الفردية حيث تتمثل هذه النزعة في النظر إلى الفرد على أنه هو الوحدة الأولى المكونة للجماعة، و النظر إلى الجماعة على أنها ليست إلا مجموع أفرادها لا تعطي للمجتمع استقلالا عن أفراده و تنظر إليه على أنه شئ مصطنع، وتستبعد أن يكون المجتمع نفسه مبدأ لتفسير الظواهر الاجتماعية، فالأفراد بأهدافهم الجزئية هم مبدأ التفسير لدى الليبرالية لا المجتمع كمقولة مستقلة **(منصور، 2010)**

يُحاجج هايك أن محاولة فرض المساواة في النتائج، أو إعادة توزيع الثروات قسرًا، تمثل انتهاكًا للحرية الفردية وتؤسس لنوع من "الطغيان الأخلاقي" باسم الإنصاف، وهو بذلك لا يرفض فقط التخطيط الاشتراكي بل يرفض أيضًا بعض أشكال دولة الرفاه الحديثة، معتبراً أنها تؤسس لاعتماد الأفراد على الدولة وتقوّض المسؤولية الفردية.

يقول هايك إن الحرية تتطلب مجالًا مفتوحًا للاختيار الفردي، بينما يتطلب التخطيط تقييد التفضيلات الشخصية إخضاع الأفراد إلى خطة شاملة واحدة" (لا يمكن التخطيط لمجتمع حرّ دون أن يُضحّى بالحرية نفسها في سبيل الخطة.) **(هايك ف.، 1994، صفحة 72)** من هذا المنظور، فالديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تتعايش مع الاشتراكية، لأن الاشتراكية لا تعترف بتعدد القيم والأهداف، بل تفرض تصورًا موحدًا للسعادة العامة.

في فكر هايك، التخطيط ليس مجرد تقنية اقتصادية، بل هو تجسيد لفلسفة سياسية معادية للحرية .إنه المشروع الذي ينتهي – ولو بحسن نية – إلى تدمير الديمقراطية، وإقامة سلطة أبوية تتحدث باسم "المجموع"، لكنها في الواقع تفرض رؤيتها بالقوة. لذلك، يرى أن الدفاع عن السوق ليس دفاعًا عن الجشع، بل عن الحرية بوصفها شرط الديمقراطية.

يرتكز تصور هايك لليبرالية الجديدة على إعلاء مبدأ "الجهل البنّاء"؛ أي أن المؤسسات والأسواق تتطور وفق آليات تلقائية لا ينبغي للعقل البشري التدخل في هندستها أو تخطيطها. ولذلك، يُطالب هايك بدولة محدودة، تضع القواعد العامة وتضمن سيادة القانون، دون أن تنخرط في تحديد النتائج الاقتصادية أو الاجتماعية **(هايك ف.، 1994، صفحة 123)** يرى هايك أن المعرفة الإنسانية موزعة على الأفراد ولا يمكن حيازتها مركزيًا من طرف الدولة أو النخبة، وبالتالي فإن محاولات تخطيط الاقتصاد على نطاق واسع من هذا المنطلق، فإن الليبرالية الجديدة عند هايك لا تقوم على تأليه الفرد فقط، بل على التشكيك في قدرة الدولة والمؤسسات السياسية على معرفة "ما هو الأصلح". وهنا تتجلى فكرته عن "النظام العفوي (*Spontaneous Order*) " الذي يتكون نتيجة التفاعلات الحرة بين الأفراد وليس نتيجة تخطيط مسبق.

ثانيا فريدمان: **ميلتون فريدمان،** فقد مثّل الاتجاه الأكثر تقنية وواقعية في تطبيق الليبرالية الجديدة، من خلال نقده الحاد للكينزية ودفاعه عن السوق الحرة بوصفها شرطًا

أساسيًا للحرية السياسية. في كتابه *"الرأسمالية والحرية"*، يربط فريدمان بين الاقتصاد الحر والنظام الديمقراطي، حيث يرى أن ترك الأسواق تعمل بحرية يضمن استقلال الأفراد عن الدولة، ويعزز من التعددية والحرية السياسية **(فريدمان، 2003، صفحة 18)**

السوق كضامن للحرية وضابط للفرد يرى ميلتون فريدمان أن الليبرالية الاقتصادية ليست فقط إطارًا للنشاط الاقتصادي، بل شرطًا مسبقًا لوجود مجتمع حر .فالسوق، بحسبه، "يتيح التعاون دون إكراه، ويمكّن الأفراد من التعبير عن تنوع خياراتهم دون أن يُفرض عليهم نمط موحد من السلوك أو الفكر **(فريدمان، 2003، صفحة 21)**

فريدمان يفترض أن السوق فضاء "**ما بعد سياسي**"، أي أنه يتجاوز الصراعات الأيديولوجية والمؤسساتية التي تميز السياسة، ويقوم على نوع من "الحرية الصامتة"، حيث لا يُملى على الفرد ما ينبغي أن يكون، بل يُترك ليقرر وفق دوافعه ومصالحه. هذه النظرة تفترض أن **الحرية الحقيقية لا تُمنح، بل تُمارس تلقائيًا حين تُرفع العوائق**، وأن السوق هو الآلية التي تُزيل تلك العوائق.

وفي نقده للسياسات الكينزية، اعتبر أن الدولة التي تتدخل في السوق من خلال الضرائب أو إعادة التوزيع (تفسد العلاقات التلقائية بين الفاعلين، وتخلق تبعية تهدد الحرية نفسها). **(فريدمان، 2003، صفحة 47)**

ما يطرحه فريدمان هنا هو **أسطورة الحالة الطبيعية الليبرالية**، ولكن بلغة اقتصادية: السوق هو "الحالة الأصلية" التي ينمو فيها التفاعل البشري النقي، بينما الدولة تمثل الانحراف الذي يُحدث فسادًا في هذه العلاقات. بالتالي، فإن **التدخل لا يُفهم فقط كعائق تقني، بل كفساد أخلاقي** يُنتج التبعية ويُضعف الإرادة الفردية.(التدخل الحكومي الدائم لا يوسع من دائرة الحرية بل يضيقها، ويحوّل المواطنين إلى متلقين سلبيين لا إلى فاعلين مسؤولين). **(فريدمان، 2003، صفحة 45)**

إن فريدمان يربط بين المسؤولية الفردية والفعالية الاقتصادية، حيث لا يمكن لفرد أن يزدهر إن لم يتحمل نتائج خياراته، وهذا لا يتحقق إلا في سوق حرة تحكمها المنافسة لا النية الحسنة يُعبّر فريدمان هنا عن **نقلة فلسفية في مفهوم الحرية** .فبدل الحرية كتحرر جماعي (كما في التقليد الجمهوري أو الاشتراكي)، تصبح الحرية هنا **تحررًا من الدولة**، ومن منطق الرعاية والوصاية. وهذا ينسجم مع ما طرحه فوكو حول أن النيوليبرالية لا ترفض الدولة، بل تعيد تشكيلها بحيث **تنتج "أفرادًا مسؤولين"، لا رعايا.**

دعا فريدمان إلى الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، واستخدام أدوات نقدية صارمة لضبط التضخم، وإلغاء الدعم والضوابط السعرية، وخصخصة المؤسسات العامة. (**فريدمان، 2003، صفحة 102**) وكان من أبرز دعاة نظام القسائم التعليمية(Voucher System) ، كبديل عن نظام التعليم الحكومي، وذلك لفتح السوق أمام التنافسية حتى في المجالات الاجتماعية (**فريدمان، 2003، صفحة 125**) يدعو ميلتون فريدمان إلى إعادة صياغة دور الدولة ضمن الإطار النيوليبرالي، بحيث **ينحصر تدخلها في الاقتصاد** إلى أدنى حد، مع الاعتماد على **سياسات نقدية صارمة** لضبط التضخم بدلًا من التدخلات الكينزية المباشرة. ويعارض بشدة آليات الدعم الحكومي والضوابط السعرية، معتبرًا إياها **تشويهات للسوق**، داعيًا إلى **تحرير الأسعار وخصخصة المؤسسات العامة** لتمكين آليات السوق من العمل بكفاءة

يعتقد فريدمان أن جزءًا من قضية الحرية هو أننا لا نعرف ما يجب على الأشخاص تقديره؛ لأنه لا أحد يعرف حقًا ما تتكون منه الحياة الكريمة؛ يعد المجتمع الحر أمرًا جيدًا لأنه يسمح للناس بتجربة أشكال مختلفة من الحياة للإجابة عن هذه الأسئلة بأنفسهم (**فالبير ح.، 2023**) يرى ميلتون فريدمان أن جوهر الحرية يكمن في الاعتراف **بحدود المعرفة البشرية**، خصوصًا فيما يتعلق بتحديد ماهية "الحياة الكريمة". إذ لا يمكن لأي فرد أو سلطة الادعاء بمعرفة ما يجب على الآخرين تقديره أو السعي إليه، ومن هنا يُعد **المجتمع الحر**

الأفضل لأنه يتيح للأفراد **تجريب أنماط متعددة من الحياة** واتخاذ قراراتهم بأنفسهم بشأن ما يمنح وجودهم معنى وقيمة

لقد أصبحت أفكار فريدمان مرجعًا أساسيًا لصانعي السياسات في عهد ريغان وتاتشر، وتمثلت أبرز تجلياتها في سياسات *"الانضباط المالي، خفض الضرائب، تحرير التجارة، والخصخصة"*، وهو ما سُمي لاحقًا بـ "توافق واشنطن" **(فاليير ح.، 2023)**

مثّلت أفكار هايك وفريدمان الأساس النظري لما أصبح لاحقًا نظامًا عالميًا في الحوكمة الاقتصادية والسياسية، يقوم على أربعة أعمدة رئيسة:

تحرير الأسواق من القيود والضوابط الحكومية.

الخصخصة الواسعة لمؤسسات الدولة.

تقليص الإنفاق العام ورفض مفهوم "دولة الرفاه."

التحكم النقدي بدلًا من السياسات الكينزية التوسعية **(بشارة، 2012، صفحة 247)**

إن فكر فريدمان وهايك لم يشكّل فقط خلفية نظرية لليبرالية الجديدة، بل أسس لتحول جذري في العلاقة بين الفرد والدولة، وبين الاقتصاد والسياسة. فقد حلّ السوق محلّ المؤسسات الاجتماعية، وتحولت الحرية من مضمون سياسي جماعي إلى وظيفة اقتصادية فردية. وهكذا فإن الليبرالية الجديدة، كما صاغها هذان المفكران، هي في جوهرها **مشروع** فلسفي لإعادة هندسة المجتمع من خلال السوق، حيث تنحصر الحرية في القدرة على التبادل، وتصبح السياسة امتدادًا للاقتصاد.

المطلب الثاني ميشال فوكو [1] والليبرالية الجديدة كعقلانية حكم

في الفكر السياسي الكلاسيكي، كانت السلطة غالبًا ما تُفهم بوصفها قدرة على الإخضاع المباشر من خلال القانون، أو القهر، أو العنف الرمزي والمادي. غير أن تطوّر المجتمعات الحديثة، وخصوصًا في سياق الليبرالية الجديدة، كشف عن نموذج مغاير تمامًا للسلطة، نموذج لا يُمارَس بالقوة المباشرة، بل عبر آليات داخلية لتنظيم الذوات وتوجيه اختياراتها من الداخل، أي من خلال ما يُسميه فوكو بـ"الحكم الذاتي الموجَّه".

أ/- من السلطة القمعية إلى السلطة التنظيمية

السلطة النيوليبرالية – بخلاف ما يظهر – لا تُقنّن الحياة من خلال القانون، بل تُديرها من خلال تقنيات تدفع الأفراد إلى تنظيم أنفسهم بأنفسهم وفق معايير السوق والمردودية والكفاءة. وهذا ما يجعل من النيوليبرالية شكلًا متقدّمًا من "السلطة الحيوية " (biopower)، أي السلطة التي لا تقتل بل تُنظّم الحياة. **(فوكو م.، 2006، صفحة 83)**

في إطار نقده للسلطة الحديثة، يميز **ميشال فوكو** بين نمطين من السلطة: السلطة السيادية التي تملك حق الحياة والموت، والسلطة الحيوية (*biopower*) التي لا تسيطر على الأجساد فقط، بل على أشكال الحياة ذاتها، وفي ظل النيوليبرالية، تصبح هذه السلطة الحيوية هي **النمط الغالب:** لا تمارس الدولة عنفًا مباشرًا، بل تنظّم الحياة اليومية، وتعيد تشكيل الذوات من الداخل، عبر التحكم في الصحة، الولادة، الإنتاج، والخطاب.

تغدو الحرية – في النظام النيوليبرالي – ليست غيابًا للقيود، بل وسيلة للضبط الذاتي؛ أي أن الأفراد يصبحون أدوات لضبط أنفسهم بأنفسهم، باسم "المسؤولية" و"النجاعة"

---

[1]- ميشال فوكو (1984 - 1926) فيلسوف فرنسي، يعتبر من أهم فلاسفة النصف الأخير من القرن العشرين، تأثر بالبنيويين ودرس وحلل تاريخ الجنون في كتابه «تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي» ، وعالج مواضيع مثل الإجرام والعقوبات والممارسات الاجتماعية في السجون .ابتكر مصطلح «أركيولوجية المعرفة». أرّخ للجنس أيضاً من «حب الغلمان عند اليونان» وصولاً إلى معالجاته الجدلية المعاصرة كما في « تاريخ الجنسانية.»

و"الاختيار الشخصي". هكذا، يتحول الإنسان إلى مشروع استثماري، عليه أن يحسّن ذاته، يراقب صحته، يزيد كفاءته، ويعزّز "رأسماله الذاتي" كما يقول فوكو.

يقول فوكو: (إن السلطة في العصر النيوليبرالي لم تعد تُمارَس عبر الإكراه، بل عبر الدفع الطوعي للسلوك، عبر إنتاج نموذج معياري للفرد الناجح، العقلاني، الراغب في تحقيق ذاته). (فوكو م.، 2018، صفحة 142) تكشف هذه العبارة عن التحول في منطق السلطة من كونه مفروضًا خارجيًا إلى كونه داخليًا مُستدمجًا في بنية الذات .النيوليبرالية لا تقمع، بل تُغري، لا تُعاقب، بل تُقنِع. وهنا يظهر أن الحرية الظاهرة هي في حقيقتها شكل متقدّم من الضبط، حيث يُنتَج الفرد وفق قوالب معيارية لا تتطلب إكراهًا، بل التزامًا ذاتيًا. إن النيوليبرالية لا تخلق مواطنًا متمرّدًا، بل منتِجًا، تسويقيًا، قابلًا للتقييم المستمر.

ب/- السوق كأداة للضبط

يحتل السوق موقعًا مركزيًا في المنظومة النيوليبرالية، ليس فقط كآلية اقتصادية، بل كنموذج للحقيقة والمعيارية .فهو لم يعد مجرد مجال للتبادل، بل أصبح معيارًا يُقاس به كل شيء: السلوك، الكفاءة، القيم، بل وحتى الأخلاق.وفقًا لهذا النموذج، يُعاد إنتاج السلطة عبر مفاهيم مثل التحفيز، التقييم، الأداء، التنافسية، وهي مفاهيم تجعل من الذات كيانًا دائم التكيّف، دائم القلق، دائم السعي نحو الامتثال إلى معايير الإنتاجية.

وهنا تتحول السلطة إلى ما يسميه الفيلسوف نيكولاس روز[1] بـ"سلطة التحكم عن بُعد"، أي السلطة التي تُمارَس عبر المؤشرات، التصنيفات، والسلوكيات، لا عبر الإكراه المباشر (Nikolas Rose، 1999، صفحة 62) يُبرز أحد أخطر أوجه السلطة النيوليبرالية :تفكيكها للعلاقة التقليدية بين الحاكم والمحكوم، لصالح آليات لامركزية ومتوزعة الفرد لم يعد يواجه سلطة

[1]- **نيقولاس روز**: ولد عام 1947 في لندن، انكلترا عالم الاجتماع بريطاني، أستاذ علم الاجتماع في كلية لندن للاقتصادLondon School of Economics - معروف لتفسيره للأعمال الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو ووخاصة بالنسبة للتنشيط في العالم الانجلو ساكسوني لل.'governmentality'.

واضحة تُقيده، بل يواجه سلسلة من المعايير، المؤشرات، والإجراءات التي تُوجّهه من الداخل. وهذا ما يجعلها سلطة فعّالة جدًا، لأنها لا تُستهدَف بسهولة ولا تُقاوَم علنًا، بل تُمارس عبر تطبيع الرغبات والقيم.

يقول روز: "في ظل النيوليبرالية، يُطلب من الأفراد أن يكونوا أحرارًا، ولكن ضمن شروط هذه الحرية التي تُملى عليهم دون وعيهم... الحرية تُصبح واجبًا، لا حقًا" (**Nikolas Rose، 1999، صفحة 88**).

يُبيّن هذا الاقتباس المفارقة الجوهرية في النيوليبرالية :تحويل الحرية من مفهوم ذاتي إلى معيار أداتي يُفرض خارجيًا .فالذات لم تعد تُمارس حريتها كما تشاء، بل كما يُفترض أن تفعل ضمن النظام النيوليبرالي الذي يُحدّد لها كيف تكون حرًّا .بذلك، تتحول الحرية إلى عبء أخلاقي، وإلى مهمة إجبارية تُقاس بالكفاءة والنتائج، مما يُنتج ذاتًا منضبطة لا تسعى إلى التحرّر بل إلى الامتثال عبر ذاتها.

ج/- المعرفة كأداة للضبط: من كشف الحقيقة إلى إدارة الحياة

منذ أفلاطون، ارتبطت المعرفة بالحقيقة وبالخير، وكانت تُفهم باعتبارها وسيلة لتحرير الإنسان من الوهم والجهل. غير أن تطور الفكر الحديث، لاسيما مع صعود العلوم الاجتماعية والسياسية، قد أعاد توجيه سؤال المعرفة من "ما الحقيقة؟ "إلى "كيف تُنتج الحقيقة؟ ولصالح من؟ ."في هذا الإطار، تقدم النيوليبرالية نموذجًا فريدًا لمعالجة العلاقة بين المعرفة والسلطة: فالمعرفة لم تعد أداة تحرّر، بل أداة ضبط وإدارة.

د/- إنزياح المعرفة من «الحقيقة» إلى «الإدارة»

في المشروع الحداثي، كانت المعرفة مرتبطة بمهمة كشف القوانين العامة للطبيعة والمجتمع، كما في علم الاقتصاد الكلاسيكي، أو علم الاجتماع لدى دوركايم. لكنها في

النظام النيوليبرالي لم تعد تسعى إلى الكشف، بل إلى الإنتاج المستمر لأنماط قابلة للقياس، التنبؤ، والإدارة.

يُبرز فوكو هذا التحول في محاضراته في الكوليج دو فرانس حين يبين أن المعرفة لم تعد «مجرد تمثيل للواقع»، بل "إجراء سلطوي ينتج واقعًا:" حيث يقول :(لا توجد معرفة بريئة، كل معرفة تتضمن نمطًا من السلطة؛ والمعرفة الحديثة تهدف إلى ضبط الحياة لا إلى فهمها فقط) **(فوكو م.، ولادة السياسة الحيوية، دروس في الكوليج دو فرانس، 1978–1979، 2012، صفحة 144)** في هذا الإطار، تصبح المعرفة جزءًا من آليات الحكم: ما يُعرف، وكيف يُعرف، ومن يُسمح له بالمعرفة – كل ذلك يُعاد تنظيمه داخل منطق النيوليبرالية، الذي يجعل من العلم وسيلة لتوجيه السلوك لا لتنوير العقل

هـ/- العلوم الاجتماعية كأداة لإنتاج "الواقع القابل للإدارة"

في ظل النيوليبرالية، لم يعد علم الاقتصاد وحده هو العلم المهيمن، بل تضاف إليه علوم مثل علم النفس، الإدارة، الإحصاء، وحتى التربية. وكما يشير نيكولاس روز (المعرفة النيوليبرالية لا تصف المجتمع، بل تُنشئه كفضاء يمكن التحكم فيه عبر تقنيات الضبط الذاتي) **(Nikolas Rose، 1999، صفحة 153)** فمثلًا، تُستخدم المقاييس النفسية لتحديد "الكفاءة"، والمقاربات الإحصائية لتوجيه السياسات العامة، وتُفرض معايير الأداء في التعليم والعمل وفقًا لنماذج قابلة للقياس، ما يجعل كل فرد موضوعًا للضبط من خلال ما يُعرف عنه.

المعرفة في هذا السياق لم تعد تسعى إلى فهم الإنسان بقدر ما تسعى إلى صياغته، عبر إنتاج ملفّات، مؤشرات، سلوكات معيارية، تُقاس ويُحكم عليها بناء على فعاليتها السوقية.

و/- الذات كموضوع للمعرفة/الضبط

يذهب فوكو إلى أن المعرفة النيوليبرالية لا تعمل فقط على المجتمعات، بل على الأفراد بوصفهم مشاريع ذاتية للإدارة. وهكذا، تُختزل الذات إلى معطى إداري:(لم تعد الذات تُفهم بوصفها كائنًا أخلاقيًا، بل كيانًا يُدار عبر تقنيات المعرفة: سيرة ذاتية، تقييم نفسي، كفاءة مهنية...) **(فوكو م.، يجب الدفاع عن المجتمع، دروس ألقيت في الكوليج دو فرانس 1975–1976،، 2006، صفحة 98)**المعرفة هنا تنتج علاقة معينة بالذات: علاقة تقنية، تقييميّة، قائمة على الأداء، هكذا تتحول الذات من مشروع فلسفي إلى "مؤسسة صغيرة" عليها تحسين مردودها، إنه نمط من الاغتراب الجديد، حيث يغترب الإنسان عن ذاته من خلال ما يُطلب منه أن يعرفه عن نفسه.

المعرفة بوصفها خطابًا موجّهًا نحو الحياة في فكر فوكو، يتقاطع مفهوم المعرفة مع مفهوم الحياة، في إطار ما يسميه بـ"السياسات الحيوية(biopolitics) "، حيث تُصبح الحياة البشرية – لا فقط السلوك – موضوعًا للمعرفة والضبط.(السياسات الحيوية لا تسعى إلى السيطرة على الفرد فقط، بل إلى تنظيم الحياة برمّتها: الصحة، الإنجاب، الغذاء، السكان...) **(فوكو م.، ولادة السياسة الحيوية، دروس في الكوليج دو فرانس، 1978–1979، 2012، صفحة 187)** في النيوليبرالية، تُستخدم المعرفة لإنتاج منظومات كاملة من المعايير حول "الحياة الجيدة": ماذا يعني أن تكون صحيًا، منتجًا، سويًّا، طبيعيًا... إلخ. وهكذا، تتحول المعرفة إلى سلطة معيارية.

ليست المشكلة في المعرفة كأداة، بل في علاقتها بالسلطة، حين تُستخدم لضبط الحياة وإعادة إنتاج أشكال الوجود وفقًا لمقاييس لا تُختار بحرية، بل تُفرض كواقع وحيد ممكن.يمكننا القول إن المعرفة في النيوليبرالية أصبحت أداة لضبط الحياة عبر تحويل كل ما

هو شخصي، وجداني، حيوي، إلى معطى قابل للإدارة. لم تعد المعرفة تحرر، بل تنمط. لم تعد تُقاوم السلطة، بل تُنتجها.بهذا المعنى، النيوليبرالية لا تُخضع الأفراد عبر القهر، بل تُشكّلهم معرفيًا، وتجعل من "الحقيقة" نفسها بنية من بنيات السيطرة.

المبحث الثالث نقد الليبرالية الجديدة

مع نهاية الحرب الباردة، أُعلنت النيوليبرالية كـ"نهاية للتاريخ" و"البديل الوحيد" للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذا النموذج، الذي رُوِّج له على أنه محرر للفرد ومُعزّز للنمو، لم يُسفر سوى عن تفاقم اللامساواة، وتفكيك شبكات التضامن الاجتماعي، وتحويل الإنسان إلى مجرّد عامل استهلاك وإنتاج في سوق عالمي لا يرحم. لقد صار الربح غاية مطلقة تتفوق على حاجات الشعوب، واحتياجات العدالة، وحتى على حدود الكوكب. هنا يبرز مفهوم "الربح فوق الشعب" كمفتاح لفهم السياسات النيوليبرالية في ظل العولمة.

المطلب الأول: تآكل فكرة "الغاية الإنسانية"

في الفلسفة الكلاسيكية، كانت الغايات الأخلاقية والسياسية تشكّل أساس تصور الإنسان. الإنسان الأرسطي هو حيوان سياسي؛ والكانطي هو غاية في ذاته. أما في النيوليبرالية، فالغاية تُستبدل بمؤشرات الأداء، والكفاءة، والتحسين. لقد تمّ "نزع الغائية " (Désfinalisation) عن الإنسان لصالح "التفعيل المتواصل" للذات.

يقول فوكو: (ما تفعله النيوليبرالية ليس إنتاج حرية، بل إنتاج شكل من الحياة حيث تصبح الغاية مسألة لا محل لها) (فوكو م.، **2018، صفحة 321**)أي ان فوكو يقصد هنا ان الذات تفقد معناها الأخلاقي أو الأنطولوجي، لتُعاد صياغتها ككائن وظيفي محض، لا يبحث عن معنى، بل عن فعالية.

كتب بيير بورديو: (النيوليبرالية تجرّد الإنسان من بعده التأملي لصالح منطق السوق، حيث القيمة تحدَّد حسب الندرة لا حسب الكرامة) (بورديو، **2011،، صفحة 115**) نستنتج

من كلام بوديرو ان الإنسان يتحول من كائن قادر على "التأمل الأخلاقي" إلى وحدة عاملة داخل منظومة لا تطلب منه قيمًا بل كفاءات، النيوليبرالية لا تسأل: من أنت؟ بل: ما الذي يمكنك أن تقدمه؟ لا تسأل: كيف تحقق ذاتك؟ بل: ما مدى قابليتك للتوظيف؟

في الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية، كانت الحرية الفردية هي الشرط المؤسس للكرامة. أما في النيوليبرالية، فالفردانية لم تعد تُفهم كتحقُّق للذات، بل كوسيلة للإدارة الذاتية .وهكذا فإن ما يبدو حرية هو في الحقيقة تكليف مستمر بالتحسين والانضباط.

يقول فوكو: "الحرية في الليبرالية الجديدة ليست حقًا، بل وسيلة حكم" **(فوكو م.، يجب الدفاع عن المجتمع، دروس ألقيت في الكوليج دو فرانس 1975–1976،، 2006، صفحة 83)**. ويقصد هنا ان الذات النيوليبرالية لا تمثّل انعتاقًا من السلطة، بل إعادة إدماج لها من الداخل، أي أن الفرد يُدير ذاته وفق ما تمليه السلطة، لا ما يمليه الضمير.

الليبرالية الجديدة كما تصوّرها ميشيل فوكو تسعى إلى عقلنة الحكم من خلال إعادة تعريف علاقة السلطة بالفرد وعلاقة الفرد بالسلطة. في قراءته، لا تهتم النيوليبرالية بتحقيق أو تحقيق الحرية، بل تنتج نوعًا معينًا من "الذات الحرة" التي تخضع للمراقبة بشكل دائم، وتشجيعا ذاتياً، وتنظم نفسها في مجالها المنظم وفقًا لمتطلبات السوق والتنافس. بدلاً من أن تُفرض من الخارج، تُمارس السلطة من خلال آليات معقدة تُفعّل الحرية كوسيلة للتحكم، وبالتالي، تتحول الحرية إلى "شكل من أشكال السلطة" بدلاً من أن تكون هدفًا سياسيًا. بنفس الطريقة، يلاحظ فوكو أن الليبرالية الجديدة تعيد تعريف الفرد ليس باعتباره كائنًا أخلاقيًا أو سياسيًا ولكن باعتباره "رأس مال بشري"، مما يحول الفرد إلى "مشروع إداري" للذات حيث تصبح الذات والمعرفة والخطاب أدوات للتنظيم في هذا الصدد، تمثل النيوليبرالية تحولًا أنطولوجيًا في الإدراك للإنسان والسيادة والسلطة.

(وكتب جالتزر عام 1989 يصف سياسات أمريكا في البرازيل بأنها "نتاجًا نجاحًا هائلًا" ورأى أنها "قصة نجاح أمريكي حقيقي"، كان عام 1989 "سنة ذهبية" بالنسبة لعالم رجال الأعمال حيث زادت الأرباح ثلاثة أضعاف عما كانت عليه عام 1988، بينما انخفضت أجور عمال الصناعة – وهي من أكثر الأجور تدنياً في العالم – بنسبة 20٪ أخرى) **(تشومسكي، 2000، صفحة 36)**

يصف غالتزر السياسات الأمريكية في البرازيل بأنها "نجاح هائل"، رغم أنها كانت كارثية من حيث مستوى المعيشة للطبقات العمالية. هنا تظهر المفارقة النيوليبرالية" :النجاح" **لا** يُقاس بتحقيق العدالة أو تحسين حياة الناس، بل بتحقيق الأرباح وتعظيم مصالح **الشركات،** وبالتالي يُعاد تعريف مفاهيم مثل "التقدم" و"النمو" في ضوء معايير السوق، لا معايير العدالة أو الكرامة وهذا يتناقض مع المفهوم الكانطي للإنسان، الذي يرى الكرامة الإنسانية غاية في ذاتها لا وسيلة لتحقيق الربح.

يفسر الطيب بوعزة في كتابه نقد الليبيرالية تحديد العلاقة بين الليبرالية والحرية، حيث بدأ الكاتب بنقد واقع الحرية على الواقع؛ حيث أن الإنسان العاقل لا يرى الحرية المطلقة متمثلة في الواقع سواء بين الأفراد أو المجتمعات، فالكائن الإنساني خاضع لحتميات بيولوجية ومجتمعية تجعل للحرية سقفًا لا يمكن تجاوزه؛ وما الحرية المطلقة إلا فوضى، أو فكرة مثالية، لا وجود لها في الواقع. (فوز، 2024) ينتقد بوعزة التصور الليبرالي للحرية بوصفه يضمر نوعًا من المثالية الطوباوية التي لا تتجسّد في الواقع، وهو نقد يحمل طابعًا واقعيًا وأخلاقيًا في آنٍ معًا. فالليبرالية – وفقًا لهذا الطرح – تفترض أن الإنسان كائن عقلاني حر في قراراته واختياراته

المطلب الثاني: الاثر السلبي لليبيرالية الجديدة على المجتمعات

يُعد نعوم تشومسكي[1] من أبرز المفكرين المعاصرين الذين انتقدوا الليبرالية الجديدة، معتبرًا إياها مشروعًا سياسيًا واقتصاديًا يهدف إلى تعزيز هيمنة الشركات الكبرى على حساب الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية .

(يرى تشومسكي أن الليبرالية الجديدة ليست مجرد سياسة اقتصادية، بل هي مشروع سياسي يهدف إلى إعادة تشكيل العالم لصالح النخب الاقتصادية .فهي تُستخدم لتبرير تدخل الحكومات القوية، خاصة الولايات المتحدة، في فرض سياسات اقتصادية تخدم مصالح الشركات الكبرى .ويشير إلى أن العولمة، كما تُقدم، ليست نتيجة لتوسع طبيعي للأسواق الحرة، بل نتيجة لضغوط تمارسها هذه الحكومات لتحقيق صفقات تجارية واتفاقات تسهل هيمنة الشركات العملاقة على الاقتصاديات حول العالم .) **(نت، 2022)**

(المهندسون الأساسيون" لاجتماع واشنطن الليبرالي الجديد هم سادة الاقتصاد الخاص – بالأساس الشركات العملاقة التي تسيطر على الكبير من الاقتصاد الدولي وتمتلك الوسائل الهيمنة على تفكك السياسة وكذلك على تكوين الفكر والرأي.) **(تشومسكي، 2000، صفحة 26)** هذا الاقتباس يُشكل مدخلًا خصبًا لتحليل فلسفي نقدي لمجمل البنية الفكرية والسياسية لليبرالية الجديدة، خصوصًا في علاقتها بمفاهيم السلطة، والسيادة، والإرادة العامة، ويكشف عن التناقض الجوهري بين ما تدّعيه النيوليبرالية من "تحرير للأسواق" و"تمكين للأفراد"، وبين واقع السيطرة الذي تمارسه قوى اقتصادية فوق دولية أي الشركات العملاقة، لم يعودوا مجرد فاعلين اقتصاديين، بل صاروا مهندسي الاجتماع السياسي، يقول الطيب بوعزة (فالليبرالية لم تقم على الإيمان بالحرية الشخصية؛ إنما خلصت العبد من سياج الأرض ونقلته إلى سياج المصنع؛ مع التأكيد على أن الإنسان في نظام العبودية الإقطاعي ليس

[1]- **نعوم تُشُومِسْكِي:** ولد في 7 ديسمبر 1928 فيلادلفيا، بنسلفانيا (هو أستاذ لسانيات وفيلسوف أمريكي وأيضًا عالمٌ إدراكيٍ وعالمُ منطقٍ ومؤرخ وناقد وناشط سياسي يعمل تشومسكي أستاذًا فخريًا في اللسانيات في قسم اللسانيات والفلسفة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

بحال أفضل من وضعه في نظام التصنيع؛ لكن القصد التنبيه أن كلا الوضعين بحاجة لوعي نقدي من أجل تجاوزهما). (فوز، 2024) يُظهر الطيب بوعزة أن ما سمّته الليبرالية "تحريرًا" كان في الحقيقة نزعًا للإنسان من قيد إقطاعي قديم (الأرض)، ولكن لإدماجه في منطق السوق والمصنع، حيث أصبح عاملًا مأجورًا لا يمتلك وسيلة الإنتاج، بل يبيع قوة عمله. وهنا يتقاطع تحليله مع نقد كارل ماركس الذي رأى أن "الحرية" في النظام الرأسمالي ليست إلا حرية بيع الذات تحت الإكراه الاقتصادي.

فقد تبنّت الدولة اليابانية سياسة صناعية تُعطي للدولة دورًا بارزًا في توجيه الاقتصاد، حيث راقبت ودعمت آليات السوق تدريجيًا من خلال تعاون وثيق بين بيروقراطية الدولة والشركات الصناعية–المالية العملاقة، وخاصة مع توسع آفاق النجاح التجاري. وقد خلُص الاقتصاديون اليابانيون إلى أن هذا الرفض للمفاهيم الليبرالية الجديدة المتزنة كان شرطًا أساسيًا لتحقيق ما أُطلق عليه "المعجزة اليابانية." (تشومسكي، 2000، صفحة 41)

كما يتضح من النص، فإن النموذج الاقتصادي الياباني يعكس رفضا منهجيا للمفاهيم الليبرالية الجديدة، وبالتحديد الشق الذي يعنى بتقليص دور الدولة وتحرير السوق نهائيا تحت ذريعة الاكتفاء الذاتي والانظمة الطبيعية، وفي المقابل نلاحظ أن اليابان بعد الحرب العالمية الثانية أعادت صياغة دور الدولة والسوق والعلاقة بينهما على أسس تشغيلية انشطية، حيث أن الدولة لم تعد حكما بين أطراف السوق، بل أصبحت شريكا فاعلا وموجهًا.

بحثًا عن دلائل على قدرتها واحتمال كونها العلاج الشامل لكل المشاكل السياسية والاقتصادية التي تهددنا في الوقت الراهن، إذن: تنجح الليبرالية الجديدة في تحفيز التراكم الرأسمالي؟ إن سجلها الفعلي لا يبدو أكثر من هزيل وفاشل.خذ مثلًا معدل النمو الإجمالي للاقتصاد العالمي في السبعينيات، كان حوالي 3.5%، وحتى في سنوات السبعينيات المضطربة لم ينخفض إلا إلى 2.4%. ولكن معدلات النمو اللاحق، بنسبة 1.4% في

الثمانينيات، و1.1% في التسعينيات (ووصل نمو بالكاد يقارب 1% منذ عام 2000)، تشير كلها إلى أن الليبرالية الجديدة فشلت عمومًا في تحفيز النمو العالمي (هارفي د.، 2008، صفحة 252) يعتمد النص على تقييم تاريخي واقتصادي لنموذج الليبرالية الجديدة من منظور نقدي، ويطرح تساؤلات ضمنية حول قدرتها على الوفاء بالوعود التي قدمتها في سياق تحفيز النمو وتحقيق الاستقرار. يعيد ذلك إنتاج النقد الأرسطي لمفهوم المال كغاية، حيث يتم تجاوز الغاية الأخلاقية للسياسة لصالح مقاييس تجريدية (النمو، الناتج، التراكم).

تكشف هذه القراءة الفلسفية عن الليبرالية الجديدة عن طبيعتها العميقة كنظام شمولي خفيّ، لا يفرض سلطته بالعنف، بل عبر تشكيل الأفراد والسلوكيات والمعارف في صمت. إنها لا تعارض الدولة، بل تُعيد هندستها، ولا تُقصي الحرية، بل تُعيد تعريفها ضمن منطق الإنتاج والمنافسة.

النقد الفلسفي هنا لا يهدف فقط إلى فضح التناقضات، بل إلى استعادة مفاهيم مثل العدالة، الحرية، والعقل، كقيم إنسانية تؤسس للسياسة، لا تُختزل في السوق.

الخـــــاتـمة

يتّضح من خلال ما تناولته هذه المذكرة أن الليبرالية، بوصفها تيارًا فكريًا وفلسفيًا، لم تكن مذهبًا جامدًا، بل منظومة فكرية متحولة تفاعلت مع السياقات التاريخية والاقتصادية والسياسية منذ نشأتها، فقد مثّلت الليبرالية الكلاسيكية تعبيرًا عن القيم الحديثة في الغرب، مرتكزةً على مبادئ الحرية الفردية، والملكية الخاصة، والدولة المحدودة، كما تجلّت في أفكار مفكريها البارزين مثل جون لوك، وجون ستيوارت ميل. وقد ركزت على تحصين الفرد ضد تدخلات الدولة، انطلاقًا من رؤية ترى أن الإنسان عقلاني، وأن السوق قادر على التنظيم الذاتي دون الحاجة لتدخل خارجي.

غير أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها أزمة دولة الرفاه وتراجع السياسات الكينزية، مهّدت لصعود الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)، التي أعادت صياغة مفاهيم الحرية والدولة بشكل جذري، فلم تعد الحرية تُفهم باعتبارها تحررًا سياسيًا، بل أصبحت تُختزل في حرية السوق والمنافسة، مع التركيز على الفرد كمشروع رأسمالي دائم التطوير، وقد أبرزت المذكرة مساهمات عدد من المفكرين والفلاسفة في هذا التحول، لا سيما ميشال فوكو الذي قدّم قراءة نقدية للنيوليبرالية باعتبارها نمط حكم يضبط الأفراد عبر آليات غير مباشرة، وفريدمان وهايك وبوكنان الذين مثّلوا أركان التنظير الاقتصادي والسياسي لها.

كما سلطنا الضوء على الآثار السلبية للنيوليبرالية، سواء من خلال تآكل فكرة الغاية الإنسانية، أو من خلال تفكك الروابط الاجتماعية وتفشي النزعة الاستهلاكية واللامساواة وهو ما يستدعي التفكير في تجاوزات هذا النموذج، والبحث عن مقاربات أكثر عدالة وإنسانية في إدارة الشأن العام.

وهكذا، فإن تطور الليبرالية من شكلها الكلاسيكي إلى صورتها النيوليبرالية يعكس جدلية الفكر والسياسة، ويوضح كيف أن الأفكار لا تنشأ في الفراغ، بل في تفاعل دائم مع الواقع، وهو ما يجعل من الضروري مواصلة نقد هذه التحولات والسعي لفهم دلالاتها العميقة على الإنسان والمجتمع والدولة.

أفضى هذا البحث إلى جملة من النتائج النظرية والمعرفية التي تبيّن من خلالها أن الليبرالية، بوصفها فلسفة سياسية واقتصادية، قد شهدت تحوّلات عميقة انتقلت بها من المبادئ الكلاسيكية المؤسِّسة إلى أنماط جديدة من التفكير والممارسة في صورتها النيوليبرالية. وقد كان لهذه التحوّلات تأثير مباشر على مفهوم الدولة، وعلى طبيعة العلاقة بين الحرية والسوق، كما على تصوّرات الإنسان والغاية من النظام السياسي.

ومن بين أبرز الأهداف التي سعى البحث إلى تحقيقها:

فهم السياقات التاريخية والسياسية التي مهّدت لصعود الليبرالية الجديدة وتحليل التباينات الفلسفية بين الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة.

إبراز مساهمات أبرز المفكرين في بلورة الأسس النظرية لليبرالية الجديدة، وعلى رأسهم ميشال فوكو، فريدريك هايك، ميلتون فريدمان.

تقويم نقدي للآثار الاجتماعية والسياسية التي أفرزتها النيوليبرالية في المجتمعات المعاصرة.

توسيع النقاش الأكاديمي حول حدود الليبرالية المعاصرة وإمكانات تجاوزها نظريًا وعمليًا.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1- أحمد حنفي. (2005). *الفكر السياسي من أفلاطون إلى ماركس*. بيروت: دار التنوير.

2- اودورا كاترين. (2016). *ما الليبيرالية الاخلاق السياسة المجتمع*. (سناء صلاح، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

3- برتراند راسل. (2002). *أسس الفلسفة السياسية*. (فؤاد زكريا، المترجمون) القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

4- برتراند راسل. (2023). *تاريخ الفلسفة الغربية*. (أحمد أمين، المحرر، و زكي نجيب محمود، المترجمون) مؤسسة هنداوي.

5- جون لوك. (1997). *رسالة في التسامح*. (مراد وهبة، المحرر، و منى ابي سنة، المترجمون) المجلس الاعلى للثقافة.

6- ساندل مايكل. (2009). *الليبرالية وحدود العدالة*. (محمد هناد، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

7- فريدريك هايك. (1990). *الطريق إلى العبودية*. (سامي الدروبي، المترجمون) بيروت: دار العلم للملايين.

8- فؤاد زكريا. (1982). *الإنسان والحضارة*. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

9- فؤاد زكريا. (1989). *التفكير العلمي والفلسفة السياسية الحديثة*. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

10- كارول باتمان. (2010). *العقد الجنسي*. (رحاب عكاوي، المترجمون) بيروت: منشورات الجمل.

11- ماكنتاير ألسدير. (2013). *بعد الفضيلة* (الإصدار 1) (هيثم غالب، المحرر، و حيدر حاج اسماعيل، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

12- مونتسكيو. (بلا تاريخ). *روح القوانين*. (عادل زعيتر، المترجمون) القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر.

13- ميشال فوكو. (2006). *يجب الدفاع عن المجتمع، دروس ألقيت في الكوليج دو فرانس 1975-1976*،. (الزواوي بغورة، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

14- ميلتون فريدمان. (2003). *الرأسمالية والحرية*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات.

المراجع باللغات الأجنبية

1-Nikolas Rose, (1999). *Powers of Freedom: Reframing Political Thought.* Cambridge University Press.

2- Thatcher, M. (1987 , Sep 23). Interview for Woman's Own ("no such thing [as society]". (D. Keay, Intervieweur)

المواقع الالكترونية:

1- أسامة إسبر. (29 ديسمبر, 2024). *كيف نشأت النيوليبرالية وتطورت من عقيدة خفية إلى عقيدة تحكم العالم؟* تاريخ الاسترداد 22 مايو, 2025، من مجلة المجلة: https://www.majalla.com/node/323702

2- أشرف حسن منصور. (8 اكتوبر , 2010). *موقف الليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية. فريدريك هايك نموذجاً.* تاريخ الاسترداد 24 مايو, 2025، من الحوار المتمدن: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=187217

3- الميادين نت. (21 نيسان, 2022). *تشومسكي ونقد الليبرالية الجديدة والنظام العولمي.* تاريخ الاسترداد 25 05, 2025، من الميادين:

https://www.almayadeen.net/arts-culture/ تشومسكي-ونقد-الليبرالية-الجديدة-والنظام-العولمي

4- جون ستيوارت ميل. (13 مايو, 2019). *عن الحرية.* تاريخ الاسترداد 6 مارس, 2025، من مكتبة النور: https://www.noor-book.com/%

5- حسام جاسم ، كيفن فالييز. (11 ابريل, 2023). *النيوليبرالية فلسفيًا.* تاريخ الاسترداد 27 مايو, 2025، من مؤمنون بلا حدود: https://www.mominoun.com/articles/

6- عبير أحمد فوز. (27 يوليو, 2024). *قراءة في كتاب نقد الليبرالية للطيب بوعزة.* تاريخ الاسترداد 26 مايو, 2025، من تبيان: https://tipyan.com/a-critique-of-liberalism-book/?utm_source=chatgpt.com

7- كاترين اودارد. (07 تموز, 2013). *الليبرالية "الجديدة" (2 . 4).. من ليبرالية الأحزاب إلى ليبرالية الأفكار.* (ميشال أ. سماحة، المترجمون) تاريخ الاسترداد 9 مارس, 2025، من القوات اللبنانية: https://www.lebanese-forces.com/2013/07/07/new-liberalism

8- كيفن فالييز. (11 أبريل , 2023). *"النيوليبرالية فلسفيًا"*. تاريخ الاسترداد 22 اماي, 2025، من موقع مؤمنون بلا حدود: https://www.mominoun.com/articles/النيوليبرالية-فلسفيًا-8506.

9- مناف الحمد. (07 مارس, 2024). *الليبرالية الكلاسيكية (الآباء المؤسسون والأزمة).* تاريخ الاسترداد 25 افريل, 2025، من مؤمنون بلاحدود: https://www.mominoun.com/articles/% A%D8%A9-

الفهـــــــرس

الفهرس

المقدمة .....أ

الفصل الأول : الليبرالية الكلاسيكية 8

المبحث الاول : التأصيل التاريخي لليبرالية الكلاسيكية 9

المطلب الأول: تعريف الليبرالية الكلاسيكية 9

المطلب الثاني: نشـأة الليبراليــة الكلاسيكية 11

المطلب الثالث : أسس الليبيرالية الكلاسيكية.....13

المبحث الثاني : اهم الافكار الليبيرالية (جون لوك/ وجون ستيوارت ميل) نموذجا.....18

المطلب الأول: اسهامات جون لوك في الفكر الليبرالي الكلاسيكي 19

المطلب الثاني: اسهامات جون ستيوارت ميل في الفكر الليبرالي الكلاسيكي 26

المبحث الثالث : نقد الليبرالية الكلاسيكية: مقاربة في حدودها النظرية 30

المطلب الاول: النقد الموجه لأفكار الليبيرالية الكلاسيكية.....30

المطلب الثاني تراجع الليبرالية الكلاسيكية وصعود الاشتراكية في أواخر القرن التاسع عشر 33

الفصل الثاني : الليبرالية الجديدة.....31

المبحث الأول: السياق التاريخي لنشوء الليبيرالية الجديدة.....34

المطلب الأول: أزمة دولة الرفاه وتراجع السياسات الكينزية.....34

المطلب الثاني: التحوّل السياسي وصعود النيوليبرالية كعقيدة دولة 37

المطلب الثالث: النيوليبرالية وتغيّر مفهوم الحرية:.....39

المبحث الثاني: أبرز المفكرين والفلاسفة في الليبرالية الجديدة: 41

المطلب الأول: المؤسسون والمنظيون لليبرالية الجديدة 42

المطلب الثاني ميشال فوكو والليبرالية الجديدة كعقلانية حكم 47

المبحث الثالث نقد الليبرالية الجديدة 52

المطلب الأول: تآكل فكرة "الغاية الإنسانية" 52

المطلب الثاني: الاثر السلبي لليبيرالية الجديدة على المجتمعات 55

الخـــــاتــمة.....58

المراجع باللغة العربية 62

المراجع باللغات الأجنبية.....63

المواقع الالكترونية: 64

الملخص:

تتناول هذه المذكرة تحوّل الليبرالية من صيغتها الكلاسيكية، التي شدّدت على الحرية الفردية والدولة المحدودة، إلى الليبرالية الجديدة التي أعادت تعريف مفهومي الحرية والدولة وفقًا لمنطق السوق وآليات المنافسة. وتبيّن أن النيوليبرالية لا تمثّل امتدادًا مباشراً لليبرالية الكلاسيكية، بل انزياحًا عنها، إذ باتت الدولة تضمن انسياب السوق بدلاً من حماية الحقوق. يستند التحليل إلى مساهمات هايك و فريدمان، وإلى قراءة فوكو لليبرالية الجديدة كنمط جديد من الحُكم يدمج السلطة بالعقلانية الاقتصادية، إضافةً إلى نقد تشومسكي لها كإيديولوجيا تعيد إنتاج الهيمنة. وتخلص المذكرة إلى أن النيوليبرالية قد جرّدت الليبرالية من مضمونها التحرّري، مما يستدعي إعادة التفكير في مشروعها الفلسفي في ظل الأزمات الراهنة.

Summary:

This thesis explores the transformation of liberalism from its classical form, which emphasized individual freedom and a minimal state, to neoliberalism, which redefines freedom and the state's role through market logic and competition. It argues that neoliberalism is not a direct continuation of classical liberalism, but a shift wherein the state ensures market fluidity rather than protects rights. The analysis draws on Hayek, Friedman, contributions, Foucault's view of neoliberalism as a new form of governance merging power with economic rationality, and Chomsky's critique of it as an ideology of domination. The thesis concludes that neoliberalism has stripped liberalism of its emancipatory essence, urging a philosophical reassessment in light of current crises.